

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ٢١

الأربعاء، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدائمك)

نظراً لغياب الرئيس، تولّى الرئاسة السيد تومو مونوي، الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن نائب الرئيس. أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليغاوي (ساموا) (تكلم بالإنكليزية): كان يوم

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

الجمعة الماضي إيداناً ببدء عهد جديد في بحثنا عن خطة العمل المبتكرة لصالح البشر والكوكب. وكان الحدث التاريخي الكبير هو اعتماد الأمم المتحدة لمجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب السيد تويلايا سايليلي ماليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

إن الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة ملهمة وطموحة. وهي عالمية في طبيعتها وتنطبق على كل دولة عضو في الأمم المتحدة، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. كل هدف مهمٌ ويستحق الأولوية من حيث الاهتمام. وهي مترابطة، ولها جميعاً الوزن ذاته وجميعها تحدث تغييراً. وتحقيق بعض الأهداف على حساب بعضها الآخر لا يمثل خياراً مفضلاً. يجب أن تتحقق جميع الأهداف، وهو ما ينبغي أن يكون الهدف الأسمى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن

إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تويلايا سايليلي ماليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور

أن أرحب بدولة السيد تويلايا سايليلي ماليغاوي، رئيس

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529699 (A)



متى سيحدث؛ فهي بالأحرى تتعلّق بشدة الآثار وضخامتها والثمن الكامل الذي يجب أن يتحمّله المجتمع. وحتى في هذا الوقت، تعاني بلدي من ظروف الجفاف. وسيفسح هذا الطريق أمام بداية موسم الأعاصير، الذي من المتوقع أن يكون فيه احتمال كبير للأعاصير الشديدة في منطقة المحيط الهادئ التي نعيش فيها.

وبما أنّها مسألة شاملة لعدة قطاعات، فالإجراءات أو الحلول الطموحة على الصعيدين الوطني والدولي في محاولة لمعالجة الأسباب الجذرية لتغير المناخ لا بد وأن ينتهي بها الأمر إما بأن يتم التضحية بها أو الانتقاص منها أو تنحيتها جانباً بسبب تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المنطق الأساسي لتغير المناخ. وليس تغير المناخ مصدر قلق للدول الجزرية الصغيرة النامية وحدها؛ فهو يؤثر في كل بلد، ولكن يؤثر في بعضها - مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية - على نحو أوسع نطاقاً من غيرها لأن قدرتنا على الاستجابة بسرعة وفعالية محدودة بواقعا.

وخلاصة القول، لا يمكن أن يزول تغير المناخ بالتمني. فهو حقيقي ولا رجعة فيه ويحدث فعلاً. وله مضاعفات أمنية كبيرة ويهدد أثره استمرار وجود بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية وبقائها. وحتى البلدان التي تنكر حتى الآن ظاهرة تغير المناخ يجب عليها بالتأكيد أن تقبل الآن بوزن الأدلة العلمية.

ساموا دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، وهي منطقة تُعرف بأنها الأكثر ضعفاً في مواجهة آثار تغير المناخ وذلك أمر مسلم به. لقد كان إسهام جزرنا هو الأقل في أسباب تغير المناخ، ومع ذلك فعليها أن تعاني أشد المعاناة وهي الأقل قدرة على التكيف بفعالية لتأثيراته الضارة.

إن تغير المناخ خطر أمني له أبعاد أكبر بكثير مما يمكن لكثير من الناس أن يعترفوا بها. وبالنسبة لبعض جزر المحيط الهادئ المنخفضة، فقد يؤدي تغير المناخ إلى انقراضها تماماً

وفي اعتقادي الراسخ بالأهمية التي يكتسبها عمل منظماتنا هذه، حاولت حضور مناقشات الجمعية العامة قدر المستطاع منذ أن أصبحت رئيس وزراء ساموا. ولذلك، فإنني أدرك تماماً التنوع وخطورة القضايا التي تواجه منظماتنا وضرورة الإشارة أحياناً إليها في البيان الذي أدلي به. ومع ذلك، وتنويعاً مني بالخطة الجديدة التي اتفقنا الآن على تنفيذها، وكبادرة مني بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظماتنا وخطر تغير المناخ المحدق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد خصصت بياني في جوهره للهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره". وهو أيضاً من الأهداف ذات الأولوية المنصوص عليها في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية مسار (ساموا)، الوثيقة الختامية للمؤتمر الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسيطّل تغير المناخ الشاغل الأول والمقرّر ذي الأولوية في سياسة ساموا حتى أمد بعيد في المستقبل. وأعتقد أن هذا يندرج أيضاً على جميع بلدان جزر المحيط الهادئ والدول الجزرية الصغيرة النامية على نطاق أوسع. وبالتالي، لوضع وجهة نظرنا بشأن تغير المناخ في سياقها، أودّ أن أتشاطر مع الممثلين جزءاً من خطابنا.

أولاً، إليكم بعض المسلّمات. إن تغير المناخ يمثل بمفرده أكثر التحديات التي تواجه البشرية إلحاحاً؛ ويسره إلى حد كبير النشاط البشري المنشأ، القائم في معظم الأحيان على دوافع الربح، مع بعض من عدم الاكتراث للنتائج المترتبة على مثل هذه الأفعال على الآخرين، ولا سيما المعرضين منهم لآثار تغير المناخ، الذين عادة ما يكونون غير مستعدين كفاية للتكيف وفي معظم الحالات لم يسهموا إلا بالترر اليسير في أسباب تغير المناخ في المقام الأول.

إن تغير المناخ ليس ظاهرة مستقبلية. إنه حقيقي ولا رجعة فيه ويحدث بتواتر أكبر بكثير. ولم تعد المسألة مسألة

وقد يكون السبب أيضا وجود شعور ضمني بأنه إذا حُلَّت المشاكل الكبيرة التي تواجه البلدان الأكبر، والأقوى، والأكثر سكانا وتطورا، حينئذ فإن الحلول لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية سوف تتبع تلقائيا. ونتيجة لذلك، ينظر آخرون إلى التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية حسبا يرتأون، من خلال العدسة نفسها التي تلمس الفوارق وتخفق في إبراز الحقيقة المتعلقة بالأمور الملحة والعواقب الوخيمة للمشاكل التي نواجهها بسبب تغير المناخ.

بيد أن الأزمنة تتغير، والعالم قد شهد في الأشهر والسنوات الأخيرة تفشي الكوارث الطبيعية المروعة التي لم يسبق لها مثيل خلال ٧٠ سنة من تاريخ منظمنا. فأمواج تسونامي، والأعاصير، والزلازل، والفيضانات، وحرائق الأدغال والجفاف أمور أدت إلى فقدان عدد لا يحصى من الأرواح، وسببت أحزانا ومعاناة يعجز وصفها. وجدير بالملاحظة على نحو خاص حقيقة أن البلدان المتقدمة النمو لم تعد بمنأى عن القوة المدمرة لهذه الأحداث. فبعض البلدان والمناطق شهدت أحداثا تتعلق بالمناخ والطبيعية مثل الأعاصير، وحرائق الأدغال، والفيضانات، والزلازل، والثورات البركانية، والجفاف، والزوابع، وما إلى ذلك.

إن ما يحدث عبر كوكبنا كبير جدا نظرا لأنه يدحض تصور البعض منذ زمن بعيد بأن تغير المناخ لا يقلق سوى الدول الجزرية الصغيرة النامية. فذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. ولقد أظهرت الأحداث الأخيرة أن الكوارث المتصلة بالمناخ لا تميز بين البلدان الغنية والفقيرة، الكبيرة أو الصغيرة. وتغير المناخ يؤثر علينا جميعا، البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، ولو بدرجات متفاوتة. وأقول بالتالي إن هذا الإدراك ينبغي أن يشكل هجنا العام الذي يمضي بنا إلى مؤتمر تغير المناخ في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر وما بعده. وينبغي له، على ما آمل، أن يساعد أيضا في تحول تركيز

في نهاية المطاف كدول ذات سيادة. وقبل بضعة أشهر فقط، كان لي شرف حضور المناقشة المفتوحة الخاصة لمجلس الأمن بشأن الشواغل الأمنية للدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7499). وكانت فرصة هامة لنقوم في المجلس بإبراز التهديد الأمني الذي يشكله تغير المناخ على جميع دولنا الجزرية الصغيرة النامية.

وفي ظل التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ، ولا سيما على الجزر المرجانية والجزر المنخفضة، أيدت الدول الجزرية الصغيرة النامية منذ أمد طويل جهود التخفيف الطموح منه لتضطلع بها الدول الأعضاء ذات القدرة على القيام بذلك، والهدف العالمي في الحد من الارتفاع في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية، وذلك من أجل منع بعض الجزر المنخفضة من أن يغمرها ارتفاع مستوى سطح البحر.

كما ندعو باستمرار إلى إنشاء آلية تُعنى بالخسارة والضرر، تقوم على أساس اتفاق جديد في باريس، وتُعامل بشكل منفصل عن التكيف. ومع تفعيل الصندوق الأخضر للمناخ تفعيلا تدريجيا، نطلب إلى ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجلس الصندوق الأخضر للمناخ أن يكفلوا الاحتفاظ بأداة الصندوق الإدارية نصا وروحا وعدم المساس بها، لأنها تتعلق بالمجالات التي سوف تكون مفيدة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن النداءات التي وجهناها على مر السنين بشأن درجة الحرارة ١,٥ مئوية والخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ ذهبت أدراج الرياح بصورة عامة. وأقل ما فيها أن البلدان المقصودة في رسائلنا ظلت غير مقتنعة، ولكنني آمل ألا تكون غير مهتمة. وأعتقد أن جزءا من ذلك سببه الفكرة الخاطئة بأن ظواهر المناخ والأحداث ذات الصلة لا تؤثر سوى على الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولعل البعض خلصوا بالفعل إلى أن تغير المناخ لا يهدد الحياة ولا يؤثر عليهم، إمّا لأن بلدانهم كبيرة الحجم أو لأن لديهم بنية تحتية متطورة جيدا لحمايتهم من أي ضرر حقيقي تسببه آثار تغير المناخ.

أن يأتي بنتائج عكسية؛ فهو لن يعيد بيئتنا إلى حالة ما قبل النهضة الصناعية.

ومن الواضح أننا نريد قادة يعتبرون العالم دائرة انتخابية واحدة، حيث الجميع يجب أن يعملوا معا في حدود قدراتهم وإمكاناتهم ليكونوا جزءا من الحل الشامل. والمؤسف أن البعض في مجتمعنا العالمي ما زالوا رافضين وغير مقتنعين. أمّا الآخرون، ومن خلال أعمالهم، فهم غير مباليين وغير متعاطفين. بيد أن هناك آملا، وكل تركيزنا منصب على باريس. والمطلوب هو العمل القائم على مبادئ. وسوف يقتضي اتفاق باريس نوعا جديدا من التعاون ونظرة أوسع نطاقا. فتحقيق المصالح الذاتية الضيقة، واستخدام الدوافع الاقتصادية والسياسية ينبغي تحجيتها جانبا، ويجب عدم السماح بتقويض هدف إبرام اتفاق عالمي وطموح وملزم قانونا.

وتغيّر المناخ أيضا يعيننا جميعا. وبينما نعترف بأن المسؤولية التاريخية هي مسؤولية حقيقية، فإن السماح لها بعرقلة اتخاذ القرارات للتوصل إلى اتفاق شامل سيكون خطأ جسيما. لذلك، إن إبرام اتفاق مستدام في باريس حول تغير المناخ من شأنه أن يكون اختبارا للتضامن المتعدد الأطراف. لقد بدأ الوقت ينفد. وباتت آثار تغير المناخ تزداد سوءا بشكل يومي. وممارسة أساليب توجيه اللوم والتهام بالعار أو الانتظار في سبيل أن يجري اقتيادنا ولكن من دون رغبة منا في الإمساك بزمام الأمور ليسا خيارين بعد الآن، لأنه ما من دولة بمفردها، وما من مجموعة دول بمفردها، وما من منظمة بمفردها يمكنها أن تنتصر في مكافحة تغيّر المناخ. فمصالح الدول الأعضاء المتباينة، ولكنها المترابطة على نحو لا ينفصم، تقتضي أن نبرم اتفاقا جيدا في باريس.

إن اتفاق باريس ينبغي أن يركز على أعمال وطنية جريئة وإشراك جميع أصحاب المصلحة؛ وينبغي أن يكون تذكيرا حسن التوقيت بأن ما من إجراء هو صغير جدا أو تافه. فجميع المساهمات لها قيمة، وكل عمل له اعتباره بصرف النظر عن

العلاقة، ضمن السياق المحدد لتغير المناخ، من علاقة بين الجهات المانحة/المتلقية أو الجهات المانحة/الضحية إلى علاقة بين الشريك/الشريك في شراكة تضامنية.

وفي حين قد يبدو ذلك بسيطا للغاية، لكن قيمته الحقيقية تكمن في تغيير المنظور الذي ينبغي أن يأتي به هذا التوجه الجديد، وفي كيفية النظر إلى أدوار كل منا لدى محاولة التصدي لتغير المناخ. وهذا، على ما أعتقد، ينبغي أن يكون مفيدا للجميع. ونظرا لأننا نتأثر جميعا الآن بتغيّر المناخ بطريقة أو بأخرى، فمن شأن ذلك أن يحفز الجميع على بذل قصارى جهدهم، إمّا كضحايا حاليين أو مستقبليين لآثار تغير المناخ، بغية كفاءة أن نعالج الأسباب الجذرية على وجه السرعة وبشكل حاسم. وعلى الرغم من كل ذلك، تؤكد لنا طبيعة الإنسان أنه عندما يُطلب منا أن نفعل شيئا لصديق أو لأي شخص آخر، فإن وقع التأثير ليس نفسه لأنه لا يوجد أي شعور بالواجب، أو الالتزام، أو الاستعجال. ولكن عندما يتعين علينا أن نفعل شيئا لأنه سوف يؤثر علينا شخصيا، أو على أطفالنا أو أسرنا، فلا شيء سيمنعنا من القيام بكل ما في وسعنا، لا سيما إذا كان يؤثر على سلامتنا ومستقبلنا. وآمل من الدول الأعضاء، المشبعة ليس بإسقاطات العلم فحسب ولكنها المشبعة الآن بالأدلة المعززة على الأحداث الفعلية، أن تكون على استعداد لاجتياز الميل الإضافي بغية أن تفعل أقصى ما بوسعها من أجل بقائها في المستقبل.

إن تغيّر المناخ مشكلة اجتماعية تتطلب ردا حاسما من المجتمع العالمي. إنه تحدٍ ينبغي أن يوحّدنا، لا أن يفرّقنا. فما من بلد يمكنه أن يواجه هذه المشكلة بمفرده. ويجب أن نتعاون في إطار الشراكة ذات المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منا إذا أردنا لأعمالنا أن تتكلل بالنجاح. ولكن الشراكات الحقيقية ينبغي أن تقوم على الثقة. فمن دون الثقة، لا يمكنها أن تدوم. ومن شأن توجيه اللوم عن أخطاء الماضي

الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر، لاعتماد اتفاق طموح، قابل للتطبيق عالمياً، فعّال، مُلزم، قادر على التنفيذ السريع وذي ملكية عالمية ومحترم لدى جميع الدول الأعضاء.

وبالأسلوب نفسه الذي يُطلب فيه إلى الدول التي لديها أدوار قيادية أن تفعل الشيء الصحيح لعالمنا، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بقسطها من الصفقة في العمل الذي يتعين تنفيذه. وبدون هذا التعاون من قِبَل الدول الأعضاء، فإن الوصول إلى الأهداف، التي نعلم جميعاً أنه ينبغي تحقيقها، سيبقى بعيد المنال.

إنّ الإرهاب الدولي خطر عالمي. إنه يوجد جواً من الرعب والتعصب الجماعيين. وهو يتربص بالأبرياء والضعفاء والعزل، ويعطل أيّ تقدّم نحو السلام والتنمية. فينبغي دائماً إدانته بجميع أشكاله ومظاهره بدون تحفّظ. وقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية مأساة أناس يفرون من بلدانهم الغارقة في الدمار جرّاء الحرب والإرهاب. ومن الواضح أنّ هناك حاجة إلى استجابة موثوقة وطويلة الأمد لهذه الأزمة الخطيرة، التي أزهدت العديد جداً من الأرواح وأضرّت أناساً كثيرين. والأعمال الفردية للدول لا يمكنها بحدّ ذاتها أن تقدّم حلاً. فعلينا الاضطلاع بمسؤوليتنا للعمل معاً للتصدي للتهديد من خلال العمل المتعدد الأطراف المتضافر، الذي يدعم روح المنظمة. ومثالياً، يجب أن يبدأ ذلك في مجلس الأمن، الموكلة إليه مسؤولية صون السلام العالمي.

إنّ اتساق استجابة الأمم المتحدة يعتمد على عمل مجلس الأمن وروحه التعاونية لرؤية الصورة الأوسع لمستقبل عالمنا. لذا، يجب إيلاء الأولوية لإصلاحات منظمنا، وأخذ شواغل جميع دولنا الأعضاء في الحسبان. لقد تمّتع عالمنا بالسلام والأمن طوال ٧٠ عاماً، بمراعاته واتباعه ميثاق منظمنا بإخلاص. وبصفتنا قادة عالميين، فإنّ من واجبنا ومسؤوليتنا

مصدره. والأهم من ذلك، يجب أن يُلقى بمسؤولية التصدي لتغيّر المناخ على عاتق كل زعيم بذاته من حيث الإجراءات الوطنية التي يستطيع أو تستطيع الالتزام بها، بوصفها اسهاماً من بلده أو بلدها في عملنا الجماعي. وتعمد ساموا إلى وضع اللمسات الأخيرة على مساهماتها المحددة على الصعيد الوطني، وهي مساهمات طموحة جداً، وسوف تتوفر للأمانة في بون في الوقت المناسب.

إننا في معظم الأحيان نلوم الآخرين على مصائبنا وعلى الوضع الراهن لتنميتنا، بما في ذلك بأن نقول لهم ما ينبغي أن يفعلوه، ومتى وكيف يفعلوه، لكننا نادراً ما نقول ما الذي يمكننا أن نفعله لإحداث التغيير. لذا، فإنه حين يتعرض بلدي وشعبنا باستمرار لتأثيرات تغيّر المناخ، نريد أن نكون جزءاً من الحل بالالتزام بعمل كل شيء ممكن من أجل شعبنا وجيلنا والأجيال المقبلة. هكذا يجب أن تكون رسالتنا العالمية، بسيطة وغير غامضة.

أمّا الذين يقولون أنهم ينفذون أعمالاً جريئة من أجل دولنا الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة، فينبغي تذكيرهم بذلك بأن يتمهّلوا لإبلاغ دوائرهم الانتخابية ومناصريهم على السواء، وبخاصة أولئك الذين يُنكرون تغيّر المناخ، أنه، في التحليل النهائي إذا نُفذت الأعمال التي تجري التوصية بها، فإنها في نهاية المطاف ستفيد اقتصاداتهم، وشعبهم وبقاء بلدانهم بالذات.

وتبقى الأمم المتحدة آخر أفضل أمل لنا يوفّر الإرادة السياسية والالتزام الضروري لتحويل اتجاه معارضة تغير المناخ. وساموا تدعو من لديه موقع قيادة العالم من الدول الأعضاء في منظمنا إلى تولّي الريادة في إيجاد وتنفيذ الحلول لقضايا تغير المناخ. وبصفتنا أوصياء حاليين على بيئة عالمنا، فإننا مدينون لأبنائنا وأجيالنا المستقبلية، بأن نفعل ما يجب فعله بسرعة وحزم قبل نفاذ وقتنا. لذا، يتحتم إتمام اتفاق باريس بشأن المناخ في موعد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر

ومنذ أن أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريره الأول بشأن التنمية البشرية عام ١٩٩٠، صارت دول العالم، والعراق إحداها، تتطلع إلى تحقيق تحسُّن مطَّرد في مستويات التنمية البشرية فيها، حيث تحقَّق الكثير للناس عبر جعلهم هدف التنمية ووسيلتها. وفي العراق، ونتيجة السياسات الخاطئة لنظام صدام حسين الدكتاتوري البائد، تراجع مستوى التنمية البشرية بعد سلسلة الحروب التي أجَّجها ذلك النظام، وما رافقها من حصار وحرمان، نتيجة العقوبات الدولية التي فُرِضت على العراق.

وبعد تغيير النظام السياسي، وإشاعة جوِّ ديمقراطي في البلاد، ومع الدعم الذي قدَّمته وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى، تحسَّن الوضع الإنمائي بشكل ملحوظ. وقد حاولت مؤسساتنا الوطنية تقليص الفجوة في التنمية، اقتداءً بإعلان الألفية الثالثة (القرار ٢/٥٥) الذي أقرَّه زعماء العالم في اجتماع الجمعية العامة عام ٢٠٠٠، في مسارات وأهداف محددة، جعلت عامنا الحالي، أي عام ٢٠١٥، سنة الهدف.

لقد أحرزنا في العراق تقدُّماً ملحوظاً في خفض معدلات الوفيات، وزيادة نسب الالتحاق بمراحل التعليم، وتقليص الفجوة بين الذكور والإناث وتحسين المستوى المعيشي أيضاً. غير أن إرادة السوء التي تحملها التنظيمات الإرهابية، وفي مقدمتها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة الإرهابيان، ومَن لحق بهما من فلول نظام البعث، أعاقت حركة التنمية، وأشاعت القتل والتدمير اللذين لم يسلم منهما البشر ولا الممتلكات والبني التحتية. وهي بإمعانها في الشر، لم تُفرِّق بين طفل رضيع أو شيخ مُسنٍّ، أو بين رجل وإمرأة. كما أنها رُوِّعت السكان الآمنين في مناطق واسعة من العراق، بين سبي وتطهير، حتى لأولئك الذين تدَّعي كذباً أنها جاءت لنصرتهم. فاليوم، يتوزَّع أبناء غرب العراق وشماله، بين نازحين شرَّدتهم تلك العصابات

الأخلاقية ضمان أن شعوبنا تواصل العيش في سلامٍ ووثامٍ للمزيد من السنوات العديدة المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تويليا سايليلي ماليبغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتبادل التجاري في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

خطاب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية العراقية.

اصطُحِب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء الجمهورية العراقية، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد العبادي (العراق): إن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين، تجري في ظلِّ تحديات خطيرة تواجه العالم أجمع على أكثر من صعيد، لا سيَّما في مكافحة الإرهاب، وفي مقدِّمته إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). ونحن في العراق، نقف باقتدار وصر، ويقف العالم الخيِّر معنا، لكي ندفع عن بلدنا وبلدان منطقتنا والعالم أجمع شرور هؤلاء. يجري ذلك بينما تتواصل الجهود الدولية لترسيخ دعائم الأمن والسلام، والعمل على تعميق التواصل بين شعوب العالم وتحقيق التنمية البشرية، التي رعت منظمة الأمم المتحدة على نحوٍ لافتٍ الاهتمام بمحاورها الكبيرة في الصحة والتربية والمستوى المعيشي.

مظاهرات سلمية وعلاقات ممتازة بين المتظاهرين والقوات الأمنية، وهذه تجربة فريدة لا أظن أنها تحصل في دول كثيرة من العالم، بل أنني شخصياً كلفت فرق عمل تتابع باهتمام كل المطالبات، وتعقد اللقاءات والاجتماعات مع مختلف شرائح المجتمع للنظر في مطالبهم ومشاركتهم في إمكانية تطبيقها.

انطلاقاً من البرنامج الحكومي الذي عرض على مجلس النواب العراقي، وصادق عليه بصفته ممثلاً للشعب، وفي ضوء رؤية متقدمة للمرجعية الدينية العليا في العراق، في الحث على نهج الإصلاح، ومن وحي صوت ذلك الشعب في مناداته ودعواته خلال الشهرين الماضيين، قدّمنا حزم إصلاحات سياسية واقتصادية ومالية وإدارية. كما بدأنا العمل على تنشيط القطاع الخاص في بلدنا، وتوأمة القطاع الخاص مع القطاع العام، وهياًناً التمويل اللازم، رغم الصعوبات المالية، لإقرار أو لإقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالرغم من الصعوبات التي يعيشها العراق بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط. فالعراق يعتمد بنسبة ٩٢ في المائة من إيراداته وموازنته على النفط.

وقد قابلها أبناء الشعب بالاحترام والقبول وبتشخيص شفاف لما يريدونه هم، لا الحكومة، كما أن هذا الإصلاح وجد دعماً من المرجعية كذلك ومن فعاليات المجتمع المختلفة، ونحن عازمون على المضي فيها دون أن نغفل دورنا المهم في إدارة العمليات الأمنية والعسكرية لمحاربة داعش، والتي تستهلك جهداً كبيراً من جهودنا، وهنا لا بد أن أحيي وأشكر باسم شعب العراق جميع الجهود الدولية وجهود الأصدقاء؛ الدول الصديقة والدول الشقيقة والتحالف الدولي، في الوقوف مع العراق في هذه الحرب الظالمة ضد العراق، في هذه الحرب الشرسة الإرهابية التي قتلت أبناء العراق، والعراقيون هم الذين يقاثلون على الأرض، وهم الذين يدافعون عن أرضهم بدعم من هذه الدول، ونقدم الشكر لجميع الدول التي وقفت

بعيداً عن مناطقهم دون رحمة، وبين من يثنون من ويلائهم في مدّهم وقراهم، وهم محاصرون تنال منهم محالب القتل كل يوم. إننا إذ نقدر عالياً موقف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مساندتهم لنا، ووقوفهم إلى جانبنا ومناصرتنا في حربنا العادلة ضد الإرهاب، وفي سعيها الحثيث معنا لإعادة الاستقرار في المناطق التي حررتها قواتنا المسلحة والأمنية والحشد الشعبي ورجال العشائر، نتطلع إلى المساهمة الفاعلة من المنظمات والدول من أجل إصلاح البنى التحتية في تلك المناطق، وكذلك في جهود إعمار العراق.

عندما دخلت داعش إلى العراق واحتلت أكثر من ٣٠ في المائة من أراضيه وابتدأت بتدمير المدن، تصدى الآلاف من أبناء العراق تطوعاً للدفاع عن بلدهم وعن مقدساتهم استجابة لدعوة المرجع الأعلى، هؤلاء الذين قدموا العديد من التضحيات، الكثير أرحصوا أنفسهم للدفاع عن العراق، وضع لهم إطار تنظيمي سمي بهيئة الحشد الشعبي، وهي واحدة من المنظمات للدولة العراقية ضمن المنظومة العراقية تحت قيادة رئيس الوزراء وتحت قيادة القائد العام للقوات المسلحة، وبالتالي هي تقاوم دفاعاً عن الوطن، احتراماً لكل القوانين وأيضاً ضد الإرهابيين وضد كل أصحاب الجريمة المنظمة الذين يحملون السلاح خارج إطار الدولة، لأن الدستور العراقي يمنع حمل السلاح خارج إطار الدولة.

إن العراق وعلى الرغم من كل ما حصل، يواصل نهجه الديمقراطي في إرساء احترام الدستور، والتبادل السلمي للسلطة، وحرية التعبير عن الرأي والمعتقدات، وإلغاء التمييز العرقي والديني والمذهبي. ونحن مع كل ما نواجه من تحديات، نرعى بوعي واحترام المطالب الشعبية في المناطق المختلفة من أرض العراق، وأن قوات الأمن العراقية تحرص أشد الحرص على الحفاظ على أمن المتظاهرين وإعطائهم كامل حريتهم في المناذاة بمطالبهم. ورغم أننا نخوض حرباً، إلا أن عدة محافظات تشهد

لأنه لا يمكن لدولة أن تنمو وتحقق تنمية مستدامة بدون أن تنهض بكل المحيط الذي تشترك فيه مع الدول الأخرى.

لكننا في العراق ننتظر أن تقوم كل دول العالم بتطبيق قرارات مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) بجدية، هذه القرارات ذات الصلة بمنع تقديم الدعم والتمويل والتسليح إلى الجماعات الإرهابية، وكذلك قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٢٨١/٦٩ المتخذ في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥ والمتعلق بأنقاذ التراث الثقافي العراقي بما يساعد في المضي ببناء البلد وتحقيق التنمية.

إن العراق شعباً وحكومة، يدرك أهمية التواصل مع شعوب العالم وحكوماتها، والحرص على المساهمة في جهود إرساء الأمن وتحقيق التواصل مع دول المنطقة. ولهذا سعينا بجد لإنشاء علاقات جديدة مع كل دول المنطقة ومع المجتمع الدولي كذلك، ونسعى إلى تعميق هذه الجهود وهذه العلاقات دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومن أجل تأمين مستقبل لمجتمعاتنا جميعاً.

إن العملية السياسية في العراق هي عملية ديمقراطية وتبادل سلمي للسلطة. ومنذ العام ٢٠٠٤، كانت هناك خمس حكومات تعاقبت على العراق، وهذه هي الحكومة الأخيرة في هذا الإطار. وبالتالي، نحن فخورون بعمليتنا الديمقراطية. وبالتأكيد أن هناك كتلاً سياسية لها وجهات نظر مختلفة، ونحن أيضاً فخورون بهذا الاختلاف في وجهات النظر، وهي تعبر عن آرائها بحرية. وأنصوّر أن الكثير من شعوب العالم تتطلع إلى هذه الحرية التي ينعم بها العراق، وبالتالي نحن نفتخر بهذه الحرية.

إن مشكلتنا ليست مشكلة داخلية في العراق، إنما هي أن هناك منظمة إرهابية عبرت الحدود من دولة جارة للعراق، وأن هذه المنظمة كانت مدعومة ودُرِّبَتْ وجُهِّزَتْ بالأموال والسلاح واحتلت أجزاء كبيرة من العراق والمدن العراقية، واعتدت وقتلت الآلاف من المواطنين العراقيين واعتدت على حرمانهم. وإلى الآن، لا زالت هذه المنظمة الإرهابية - وهي

معنا في هذه الحرب، لا سيما في معالجة مشاكل النازحين وتأمين متطلبات معيشتهم وفي زيادة الدعم الأمني واللوجستي والعسكري والذي من شأنه أن يقربنا من ساعة النصر النهائي، ويشيع الأمن والاطمئنان في كل دول العالم.

لقد أدرك العراق أهمية متابعة الاهتمام الدولي بصياغة وثيقة جديدة في التنمية تتبناها الأمم المتحدة بعد إعلان الألفية الثالثة. وخلال السنوات الأخيرة شارك خبراء عراقيون ومؤسسات وطنية عراقية في الجهود العالمية في منطقتنا لصياغة مشروع إعلان جديد نحتفي هذا العام بانطلاقته الميمونة التي سميت "أهداف التنمية المستدامة". إن أهمية هذا الإعلان لا تقتصر على السعي نحو تحقيق المزيد من التنمية من أجل الإنسان، بل في الحرص على استدامة ذلك، بما يقتضي من مناصرة البيئة النظيفة، وحفظ حقوق الأجيال القادمة، وإشاعة الأمن والسلام، والقضاء على الفقر وعلى التمييز، والارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي للأطفال وتحقيق المزيد من الحريات والعيش بوثام، وتقليل الهوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا جزء من الإصلاحات التي نسعى لتحقيقها اليوم في العراق بتقليل هذه الهوة، ورفع الظلم الذي ربما تراه شرائح كبيرة من مجتمعنا ومن مجتمعات العالم أيضاً.

إن البنود المهمة التي تتضمنها وثيقة التنمية المستدامة والأمد الزمني للوصول إلى غاياتها المنشودة عام ٢٠٣٠، تقتضي منا جميعاً المزيد من العمل المثابر في بلداننا من جانب، وإشاعة قدر أكبر من التعاون بين شعوب العالم وحكوماتها من جانب آخر، بدل الاختلافات وبدل التقاتل، بما يوفر للأمم المتحدة فسحة كافية من التحرك البناء لتسريع تحقيق تلك الغايات ولتداول المعرفة والممارسات ضمن برامجها الممتدة بين دول العالم المختلفة، وسيكون العراق جادا ومتحمسا للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ضمن الجدول الزمني الموضوع لذلك ونحن نأمل أن هذه التنمية لا تمس العراق وحده، بل كل دول المنطقة، بل دول العالم، بصراحة،

منظمة داعش - يأتيها آلاف المتطوعين من مختلف أرجاء العالم، ومن هذه الدول بالذات التي تدّعي الوقوف مع العراق. وتستلم هذه المنظمة الإرهابية المساعدات والأموال أيضا لكي تستمر في القتل والقتال. إن مشكلتنا إذن، أيها السيدات والسادة والسيد الرئيس، هي مشكلة خارجية: هذا الدعم الذي تحظى به هذه المنظمة الإرهابية التي تعبت بأمن العراق وتعبت بأمن المواطنين العراقيين. وبالتالي، فإن مشكلتنا ليست داخلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية العراق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد حيدر العبادي، رئيس وزراء جمهورية العراق، من المنصة.

خطاب السيد فاليريو ستريليت، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مولدوفا.

اصطحب السيد فاليريو ستريليت، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد فاليريو ستريليت، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ستريليت (مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): إنني في غاية السرور والاعتزاز بأن أمثل بلدي للمرة الأولى في هذا المنبر الرفيع المستوى، وأن أخاطب الجمعية العامة في هذه الدورة التذكارية. وتتيح لنا الذكرى السبعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة الفرصة لتعلم دروس الماضي والتفكير في ما نحتاج إليه من سبل ووسائل لمواجهة تحديات اليوم والغد، ولكي نبني معا مستقبلا أفضل للأجيال القادمة.

ونشعر جميعا بالفخر اليوم بأن الأمم المتحدة ما تزال تضطلع بدور قيادي في ميادين صون السلام والأمن وتعزيز

فالحشد الشعبي في العراق مؤسسة من مؤسسات الدولة وتحت رعاية الدولة وضمن احترام قانون الدولة، ويحاسب ويعاقب كل من يخرج على القانون. والمشكلة هي أن هذه الجماعات الإرهابية التي لا تحترم القانون ولا تحترم النظام ولا تحترم ذمة أحد، تقتل الناس لمجرد أنهم اختلفوا معها أو لمجرد أنهم لم يستجيبوا لها، وهم يقتلون الناس بدون مراعاة لأي كرامة إنسانية أو لدين أو لمذهب، وحتى أولئك الأشخاص الذين يتبنون نفس مذهبهم، قتلوهم وعذبوهم وشردوهم. واليوم نشهد هذا التشريد في العراق، إذ أن لدينا أكثر من 3 ملايين مشرد من المدن التي احتلتها داعش ونزعاهم اليوم، على الرغم من هبوط أسعار النفط، وعلى الرغم من الصعوبات الجمة التي نواجهها.

نحن حريصون على بناء علاقات متينة مع دو الحوار ونحترم سيادتها ونحترم وضعها ولا نتدخل في شؤونها الداخلية، وندعوها إلى أن تكون علاقاتها مع العراق بنفس المستوى من عدم التدخل واحترام السيادة العراقية واحترام الأمن العراقي واحترام الدم العراقي. إن دم الإنسان دم شريف سواء في العراق أم خارج العراق، ويجب علينا جميعا أن ندافع عنه.

أخيرا، أقدم الشكر والتقدير للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لدعمهما جهود التنمية والسلام في العراق. وأحيي جهود المنظمة الدولية في جمع قادة العالم ومثليه في مثل هذه الاجتماعات. ونأمل أن نلتقي في العام المقبل في ظرف أفضل بكثير مما تشهده شعوبنا في مناطق العالم المختلفة وبالأخص في

أخيرا، أقدم الشكر والتقدير للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لدعمهما جهود التنمية والسلام في العراق. وأحيي جهود المنظمة الدولية في جمع قادة العالم ومثليه في مثل هذه الاجتماعات. ونأمل أن نلتقي في العام المقبل في ظرف أفضل بكثير مما تشهده شعوبنا في مناطق العالم المختلفة وبالأخص في

لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس - دعم آليات الاتحاد الأوروبي لأجل بلوغ هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ اتفاقية الارتباط بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا، المبرمة العام الماضي في بروكسل، إلى جانب منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة، بوصفها أحد عناصرها، يمثل اتجاهها استراتيجياً مكملاً لجهود التنمية المستدامة.

وجداول أعمال الاتحاد الأوروبي والتزامات الأمم المتحدة يترادفان ويمسدان إيماننا بعالمية الأهداف والمسؤوليات من أجل التنمية والسلام من خلال اعتماد القيم والمبادئ الأوروبية الأساسية وتعزيز شراكتنا في المنطقة. والذكرى السنوية الأولى لاتفاق الانتساب المبرم مع الاتحاد الأوروبي تحول لنا التشديد على أن التقدم المحرز في مجالات مختلفة يؤكد مرة أخرى وجهة الخيار الذي اتخذته جمهورية مولدوفا في طريقها قدماً إلى الاندماج الأوروبي. والتنفيذ التدريجي لاتفاق الانتساب وإنشاء منطقة التجارة الحرة والعميقة الشاملة يقربنا أكثر من الاتحاد الأوروبي، سياسياً واقتصادياً، ويساعدنا على المضي قدماً في التطوير والتحديث للبلد وللمجتمع مولدوفا بروح القيم الأوروبية والعالمية.

وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لجمهورية مولدوفا وأبعادها، فإنها لا تفلح في التأثير على جدول الأعمال الدولي في كثير من الأحيان. غير أن خبرتنا في إدارة الهجرة، المكتسبة من خلال تنفيذ خطة العمل لتحرير نظام التأشيرات وشراكة التنقل، سمحت لنا بأن نصبح صوتاً مهماً في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وفي المناقشات بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من جملة أمور.

ومع ذلك، فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. وإذ نكرر الالتزام الذي تعهدت به جمهورية مولدوفا بمواصلة الإصلاحات وإعادة البلاد إلى الأسرة الأوروبية الكبيرة، فإننا منفتحون تماماً

التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وما زالت المنظمة أيضا وعلى نحو دائم في قلب تعددية الأطراف الفعالة، وليس أدل على ذلك من الوثيقة الختامية (القرار ١/٧٠) لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عقد قبل بضعة أيام هنا في نيويورك.

وفي ذلك الصدد، فإنه لمن دواعي سروري العظيم أن جمهورية مولدوفا ما فتئت تدعو في جميع مراحل العملية التحضيرية وفي مؤتمر القمة نفسه، إلى اعتماد خريطة الطريق الإنمائية الجديدة التي سيكون لها أثر على حاضر كوكبنا ومستقبله. ويمثل إدماج الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للخطة الإطارية الجديدة السبيل لمعالجة موضوع قدم طالما ناقشته الأمم المتحدة عاما تلو عام: وهو جوهر التنمية المستدامة وكيفية وضعه موضع الممارسة.

وبهذه الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تواصل الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل وفق نموذج متقدم للتنمية المستدامة لما فيه مصلحة البشرية، ومن شأنه التصدي للفقير وعدم المساواة ومكافحة تغير المناخ. ونؤيد مبادرات وإجراءات الأمم المتحدة والدول الأعضاء الموجهة نحو التصدي لتغير المناخ عن طريق اتخاذ تدابير طموحة ترمي إلى تعزيز الطاقة النظيفة على الصعيدين الوطني والدولي. ونرى أنه إذا تكاتف الجميع في هذا الجهد، فإن من الأرجح أن نبلغ هذه الأهداف ونتمكن من إيجاد عالم أفضل.

وتعتزم جمهورية مولدوفا تقديم إسهامها في هذه الجهود. وتمثل أهداف التنمية المستدامة فصلاً هاماً في البرنامج المستقبلي. ونسعى ضمن العديد من جهودنا، إلى زيادة نسبة استهلاك الطاقة المتجددة المحلية إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الأخضر. ويمضي بلدي نحو التصديق على استراتيجيات وخطط التنمية المنخفضة الانبعاثات. ويعتزم بلدي أيضا - في الدورة الحادية والعشرين

ما الذي ينبغي عمله لاستعادة النظام وضمن احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي؟

والبحث عن إجابة سيستغرق بعض الوقت، ولكن، ثمة حاجة ملحة إلى تلك الممارسة. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان وضع حد للعمليات العسكرية الدائرة في منطقة دونباس في أوكرانيا. فاستمرار النزاع يتسبب في المزيد من المعاناة وسقوط المزيد من الضحايا وتدمير أشد للبنى التحتية. وهناك حقيقة واحدة بسيطة ينبغي ألا تغيب عن بالنا - فكلما طال أمد النزاع، ازدادت صعوبة إيجاد حل مستدام. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية مولدوفا تؤيد التسوية السلمية للنزاع في دونباس وفقاً لاتفاقات مينسك واحترام سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الأوكراني في هذا الوقت العصيب.

وجمهورية مولدوفا عانت هي الأخرى من النزاع. ولأكثر من عقدين، ظل بلدي مقسماً نتيجة لنزاع ترانسنيستريا. ولكن، بالرغم من التحديات الخارجية والداخلية، ستواصل جمهورية مولدوفا السعي بحزم إلى التسوية السلمية لهذا النزاع. ومن خلال استعادة الثقة وتشجيع الحوار، ينبغي أن نمضي خطوة خطوة إلى حل شامل لنزاع ترانسنيستريا. وينبغي أن يستند ذلك الحل إلى احترام سيادة جمهورية مولدوفا ووحدة أراضيها، وتحديد وضع خاص لمنطقة ترانسنيستريا داخل الحدود المعترف بها دولياً لبلادي. ونأمل أن يبذل شركاؤنا في الخارج جهوداً لدفع عملية تسوية النزاع صوب ذلك الهدف.

وعلاوة على ذلك، فإننا نكرر موقفنا الثابت فيما يتعلق بضرورة سحب روسيا لقواتها العسكرية وذخائرها من أراضي جمهورية مولدوفا، وفقاً للأحكام الدستورية لبلدي والالتزامات الدولية. وفي نفس السياق، فإننا نعتقد أن عملية حفظ السلام القائمة حالياً قد أنجزت ولايتها وينبغي أن تتحول إلى بعثة مدنية بولاية دولية ذات صلة.

لمواصلة الحوار الفعال مع شركائنا الأوروبيين بشأن تنفيذ أولوياتنا، بما في ذلك تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح نظامي القضاء والمدعي العام، ومكافحة الفساد، وتعميق إصلاح الإدارة العامة والتعليم والمجالات الاجتماعية، وتعزيز التعاون في ضمان أمن الطاقة وربط شبكات النقل. وقد تحقق ذلك التقدم بمساعدة شركائنا في التنمية، ونحن ممتنون للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وخاصة جارتنا، رومانيا، وللولايات المتحدة لمساعدتها المالية والفنية المستمرة والدعم السياسي الذي لم يسبق له مثيل.

ومن نفس المنطلق، ومن أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للاندماج الأوروبي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للبلد، نعول أيضاً على دعم كل الشركاء في التنمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وفي هذا الصدد، تكتسي برامج التعاون والمساعدة التي يقدمها لنا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي. ونؤمن إيماناً راسخاً أنه بدعم ومساعدة شركائنا في التنمية، سنمضي قدماً بثبات على طريق الاندماج الأوروبي.

إن العالم الذي نعيش فيه يتزايد فيه الاضطراب وانعدام الأمن. وغدت القوة العسكرية غير المشروعة وغيرها من أشكال العنف تستخدم على نطاق واسع من قبل الدول والأطراف غير التابعة للدول كوسيلة لتحقيق مصالحها. والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وتدنّي الثقة بين الدول بشكل كبير قوض الركائز الأساسية للنظام الدولي بالفعل.

وللأسف، وبعد فترة من الاستقرار النسبي، تعرض نظام الأمن والتعاون في أوروبا لهزة خطيرة، فضم الاتحاد الروسي لشبه جزيرة القرم، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، واندلاع النزاع المسلح في المناطق الشرقية من أوكرانيا يشكل تحدياً مباشراً للسلم والأمن الدوليين. وهذه التطورات السلبية الرئيسية أعادت إلى جدول أعمالنا مرة أخرى سؤالاً أساسياً:

ديفوار ولييريا والسودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد أحرز في العام الماضي تقدم هام في التعاون مع الاتحاد الأوروبي في ميدان السياسة المشتركة للأمن والدفاع، وخصوصاً عبر المشاركة للمرة الأولى في بعثات وعمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك، في بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي في عام ٢٠١٤ وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية الاستشارية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٥. وعليه، تواصل جمهورية مولدوفا الانتقال من مركز المراقب الأمني والمستفيد من خدمات الأمن إلى مشارك ومساهم نشط في جهود إرساء الأمن وبناء السلام والاستقرار في أوروبا والعالم بأسره. وإن جمهورية مولدوفا - بوصفها دولة منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - لعازمة على الإسهام في تعزيز موقف الاتحاد الأوروبي باعتباره جهة فاعلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وعندما تواجه البشرية بزيادة تفاقم الأزمات وما يقترن بها من تزايد الآثار المترتبة على حقوق الإنسان، علاوة على تزايد الاحتياجات المتغيرة للسكان، فإن خبرات الأمم المتحدة وتقييمها المستقل يكتسبان أهمية بالغة. ولذلك السبب تحديداً، ترحب جمهورية مولدوفا بالنهج المبتكر لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان القائم على موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات عن أحدث التطورات على وجه السرعة، الأمر الذي سيسهم في تعزيز الوقاية والإنذار المبكر. ويؤيد بلدي احترام مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان الناشئة عن الاعتماد المتبادل بينهما وعدم قابليتهما للتجزئة. ويرى أن ضمان توافر آليات قوية فعالة وتنسم بالاستجابة أمر بالغ الأهمية لتعزيز احترام الحريات الأساسية دون استثناء.

وينبغي أن تكون مناسبة الذكرى السنوية السبعين حافظاً فعالاً لإجراء المزيد من الإصلاحات الملموسة، وإعادة

إن جمهورية مولدوفا تؤيد تماماً كل التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وتدعو إلى مشاركة جميع الدول الأعضاء في تنفيذها بشكل فعال. وبلدي صدق على معاهدة تجارة الأسلحة وأودع وفدنا صك التصديق عليها لدى الأمين العام. وينبغي لتلك المعاهدة ألا تضمن الشفافية والمساءلة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية فحسب، بل ينبغي أيضاً أن تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وعلى الأخص بالنسبة للكيانات الانفصالية غير المعترف بها. ولذلك أهمية حيوية في سياق الوضع الأمني المعقد في منطقة أوروبا الشرقية.

واقترعاً منا بأن التدهور الأمني في منطقتنا يتطلب وضع آلية فعالة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نشارك أيضاً في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ودعم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. واليوم، يسرنا أن نذكر أنه في غضون الأعوام الثلاثة الماضية، وبدعم من شركائنا، نجحنا في تدمير كل مخزون الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد في بلدنا.

كما أننا نتشاطر قلق المجتمع الدولي إزاء ظهور تهديدات إرهابية جديدة لقيمتنا الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العالمي. وبوصفها أحد مقدمي قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن جمهورية مولدوفا تؤيد اتخاذ تدابير مناسبة لتنفيذه.

على نفس المنوال، منذ عام ٢٠١٤، ساهم بلدنا بوحدة يزيد قوامها على ٤٠ فرداً في القوة المتعددة الجنسيات لحفظ السلام في كوسوفو. In addition, the Republic. وذلك، لك شاركت جمهورية مولدوفا طيلة سنوات مع المراقبين العسكريين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت

المملكة المغربية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، المملكة المغربية.

الأمير مولاي رشيد (المغرب): شرفني صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله، بأن أنقل إليكم أركى تحياته وخالص مودته وتقديره. كما كلفني بأن ألقى الخطاب الملكي الموجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين.

تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة أهمية خاصة لكونها ستشهد بالأساس اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وهي مناسبة لتأكيد التزامنا الجماعي بتحقيق الأهداف النبيلة التي يدعو إليها ميثاق منظمنا والاستجابة لتطلعات شعوب العالم. كما أن هذه الدورة تتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لتأسيس منظمنا في سياق تواجه فيه المجتمع الدولي تحديات كونية هائلة وغير مسبوقه تتطلب عملا جماعيا ناجعا ومنسقا. وإن موقف المملكة المغربية من هذه التحديات ومن مختلف التزاعات والقضايا الإقليمية والدولية سيتم استعراضه خلال اجتماعات لجان الجمعية العامة أو في إطار الاجتماعات الوزارية التي ستعقد على هامش الجمعية العامة.

إن إعداد خطة التنمية للسنوات الخمس عشرة المقبلة يجب أن يستند إلى تقييم موضوعي لما قمنا به منذ عام ٢٠٠٠. فهل تمكنا من تحسين الحياة اليومية للفقراء؟ وهل النتائج المحققة قوية ومستدامة للصمود في وجه الاضطرابات والحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية؟ لقد أبانت حصيلة الأهداف الإنمائية للألفية عن تقدم ملموس في الفترة بين عام ١٩٩٠ و ٢٠١٥، إلا أن حجم الفوارق بين المناطق في جميع أنحاء العالم وفي بعض الدول يعدُّ مصدر قلق مشروع. إن هذا الوضع الذي يسيء إلى صورة التعاون الدولي، ويضع عملنا الجماعي موضع شك داخل الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يكون مرادفا للفشل،

تأكيد دور وعمل الأمم المتحدة وتعزيزهما. ونعرب عن دعمنا وترحيبنا بكل الجهود الملموسة الرامية إلى كفالة إصلاح جميع هياكل الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، بغرض تعزيز كفاءتها وفعاليتها، فضلا عن خضوعها للمساءلة وتحليها بالشفافية والتمثيل الإقليمي العادل. وفي الصدد نفسه، نكرر التأكيد بصفة خاصة على ضرورة المواقف المعرب عنها سابقا بشأن تخصيص مقعد واحد غير دائم لمجموعة دول أوروبا الشرقية في مجلس الأمن بعد إصلاحه، إلى جانب كفالة التناوب الإقليمي العادل في عملية انتخاب الأمين العام عن طريق تكليف أحد المواطنين القادمين من أحد بلدان أوروبا الشرقية بتولي أعلى منصب في الأمانة العامة للمرة الأولى.

ختاما، وبعد أن تشرفنا بتهنئة أسرة الأمم المتحدة كافة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لتأسيس المنظمة، فإننا نعرب عن اقتناعنا بأن جميع الدول الأعضاء سوف تواصل المشاركة بتضافر جهودها ومواردها لمواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. بما يكفل السلام ويؤدي إلى إنقاذ الإنسانية وكونها، على النحو الذي حثنا عليه مؤسسو الأمم المتحدة. وإذ يتعهد بلدي بالإسهام البناء في تحقيق هذه المهمة النبيلة، فإن وفده أيضا على اقتناع بأن هذه الدورة التذكارية ستؤدي إلى النهوض بالسلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة وحقوق الإنسان لما فيه مصلحة العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد فاليريو ستريليت، رئيس وزراء جمهورية مولدوفا، من المنصة.

خطاب صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد،

لا يمكن أن تنتظر حتى تستفيق البيروقراطية الدولية لاتخاذ القرارات. ومن هذا المنظور، يجب أن تكون أفريقيا في صلب التعاون الدولي من أجل التنمية لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري وتحرير طاقاتها. لذا، يوجه المغرب نداء إلى منظمة الأمم المتحدة وللمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل إعداد خطة عمل للتحويل الاقتصادي بأفريقيا وتوفير موارد ثابتة لتمويلها.

إن أفريقيا اليوم، رغم مؤهلاتها، توجد في مفترق الطرق، فبدون دعم دولي جوهري ملموس ستعرف تفاوتات صارخة وخطيرة بين دولها. فستنخرط دول في مسار التنمية والتقدم، وتعاني دول من مشاكلها وتغرق في الفقر والجهل وعدم الاستقرار. كما ندعو لوضع السلم والاستقرار في صدارة الأولويات للوقاية من النزاعات والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة من خلال مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كرامة المهاجرين، وصيانة حقوقهم الأساسية، ومواجهة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقناها في بلدنا واحتفلنا هذه السنة بذكرها العاشرة، قد ساهمت في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، وفي تقليص الفوارق بين الجهات. كما مكنت المغرب من بلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠١٣. وهو ما جعل الهيئات الدولية تصنف بلدنا في المرتبة الثالثة بين الدول الخمس الأوائل في العالم التي اعتمدت أحسن البرامج والمبادرات ذات النفع العام. وإننا مستعدون لوضع تجربتنا في هذا المجال في خدمة شركائنا، وخاصة بأفريقيا.

وتنخرط المملكة المغربية، بحكم موقعها الجغرافي واختياراتها الاستراتيجية، في مختلف الإشكالات والقضايا العالمية. فسواء تعلق الأمر بالهجرة وحقوق الإنسان، أو التغيرات المناخية والتنمية المستدامة، أو بمحاربة الإرهاب، فإن المغرب يقدم

بل يجب أن يدفع كل الفاعلين إلى البحث عن أحسن الطرق للنهوض بالتنمية وتصحيح الاختلالات التي يشهدها التعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، تأمل المملكة المغربية في أن تساهم أهداف التنمية المستدامة في بلورة برنامج طموح لتغيير الأوضاع على جميع المستويات، الوطنية والإقليمية والدولية.

وكيفما كانت وجاهة خطة التنمية المستدامة وآفاقها، تظل مصداقيتها رهينة مدى قدرتنا على توفير الموارد الضرورية لتمويلها. لذا، ينبغي أن يتلاءم التعاون الدولي مع الواقع الدولي الجديد، وأن يتحرر من إرث الماضي ومن الحسابات الجيوسياسية ومن الشروط التعجيزية للحصول على الدعم. وقد كشف وباء إيبولا أنه باستثناء عبارة التضامن التي تقتضيها الحالة، فإن الدعم الدولي للبلدان المتضررة لم يكن كافيا، بل كان دون مستوى ما يقتضيه الوضع الخطير من تعبئة والتزام.

إن تحقيق التنمية لا يتم بقرارات بيروقراطية أو من خلال تقارير تقنية جاهزة تنقصها المصداقية. فالأمر يتطلب المعرفة العميقة بواقع الشعوب وخصوصيتها، والتحليل الموضوعي للظروف التي تعيشها، والعمل الميداني الجدي الذي يستجيب لتطلعاتها وشواغلها الحقيقية.

وإنني أعرف جيدا الأوضاع الصعبة بأفريقيا، وأعرف ماذا أقول. والواقع أن عددا من الأفارقة يعيشون ظروفًا قاسية جدا. والحقيقة أكثر قساوة ومرارة مما تشير إليه تقارير بعض المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية. فحياتهم كلها كفاح وتحديات يومية، يواجهون قساوة الظروف وقلة الموارد ولكنهم أيضا يعيشون بكرامة وبالتزام وطني صادق من أجل غد أفضل.

وتقتضي معالجة هذا الوضع اعتماد رؤية شاملة ومتسقة ومتكاملة الأبعاد على المدى المتوسط. كما تتطلب مبادرات عملية عاجلة لأن تفاقم الأوضاع والضرورات اليومية الملحة

الدول الأفريقية التي اعتمدت خطة وطنية ناجحة في مجال الطاقات المتجددة. والمغرب، سيرا على نهج التضامني، لن يدخر أي جهد لإسماح صوت وشواغل القارة الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لكونها الأكثر هشاشة أمام التغيرات المناخية.

إن منظمة الأمم المتحدة، التي تحتفل بذكراها السبعين، قد بلغت سن النضج والحكمة والمسؤولية. وهي نفس المبادئ والقيم التي يجب أن تحكم عمل المجموعة الدولية في حل الخلافات الإقليمية. كما أن عملها لا ينبغي أن يكون سببا في زعزعة استقرار الدول التي تساهم في العمل والتعاون متعدد الأطراف. لذا، فإن المغرب سيرفض أي مغامرة غير مسؤولة بخصوص الخلاف الإقليمي حول الصحراء المغربية. فالعديد من القوى الدولية تدرك تماما أن التصورات البعيدة عن الواقع التي تم إعدادها داخل المكاتب والمقترحات المغلوطة لا يمكن إلا أن تشكل خطرا على الأوضاع في المنطقة.

وإننا نأمل أن تواصل منظمة الأمم المتحدة جهودها من أجل حل الخلافات بالطرق السلمية، والتزامها باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية لتحقيق تطلعات شعوب العالم إلى السلم والأمن والاستقرار.

خطاب السيد ليونيل زينسو، رئيس الوزراء المكلف بالتنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد في جمهورية بنين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء المكلف بالتنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد في جمهورية بنين.

اصطحب السيد ليونيل زينسو، رئيس الوزراء المكلف بالتنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد في جمهورية بنين، إلى المنصة.

إجابات وطنية تشكل إضافة نوعية تساهم في الجهود الدولية لرفع هذه التحديات الكونية غير المسبوقة.

ويتجلى التزام المغرب بالانخراط في هذه القضايا الكونية بشكل خاص في مجال محاربة التغيرات المناخية التي تعتبر من أكبر التهديدات التي تواجه البشرية جمعاء. فمنذ مشاركتنا في قمة ريو عام ١٩٩٢، عمل المغرب جاهدا على بلورة سياسة وطنية في مجال البيئة تقوم على تعبئة جميع الفاعلين المعنيين، وحسن تدبير الموارد المالية الموجهة لصالح المناخ. ونذكر من بين مظاهرها، على سبيل المثال، اعتماد الميثاق الوطني للبيئة وإطلاق خطة المغرب الأخضر، والبرنامج الطموح للطاقات المتجددة، الشمسية والريحية، الذي يهدف إلى تغطية ٤٢ في المائة من احتياجات المغرب من الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠.

ووفاء بالتزاماتها في مجال البيئة، قدمت المملكة رسميا خلال سنة ٢٠١٥ مساهمتها الوطنية المرتقبة والمحددة التي تتضمن التزامات قوية وطموحة، ومساهمة منها في إقامة نظام بيئي دولي متضامن ومنصف. وفي نفس الإطار، يقترح المغرب استضافة مراكش، في عام ٢٠١٦، للمؤتمر الثاني والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ونعتزم هذه المناسبة لنجدد دعمنا لجهود فرنسا من أجل التوصل، في المؤتمر الحادي والعشرين بباريس، إلى اتفاق عالمي شامل مستدام ومتوازن وملزم قانونا. لذا، فإننا نعتبر مؤتمري باريس ومراكش محطتين متكاملتين لتحقيق تقدم نوعي في مجال مكافحة التغيرات المناخية وتفادي الفشل السابق الذي كان بسبب ضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الشركاء.

ومن هنا، تأتي أهمية "نداء طنجة" الذي أطلقناه مع فخامة الرئيس الفرنسي فرنسوا أولند في ٢٠ أيلول/سبتمبر الجاري من أجل عمل دولي جماعي تضامني وقوي لفائدة المناخ. وإن اختيار المغرب لإطلاق هذه المبادرة المشتركة لم يكن صدفة، وإنما جاء تقديرا لبلدنا الذي يعد في طليعة

عدة من على هذا المنبر. وقبل بضع دقائق، سمعنا عن انتشاره في العراق، ولكننا نعلم أيضاً ذلك من تجربتنا في أفريقيا. فهناك عدم استقرار مالي شديد وأزمات في أفريقيا، تتراوح بين أزمات الغذاء وأزمات الطاقة وبطالة الشباب الجماعية، وهي تؤثر على الصغير والكبير في جميع البلدان.

وهناك الأوبئة، وهي مظهر آخر للعولمة اليوم. هناك ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل الذي نشعر به كبلد ساحلي.

ومن الواضح أن كلاً منا لديه تحدياته الخاصة، ولكن منظومة الأمم المتحدة تقف على خط المواجهة، ونحن نفتخر بالأمم المتحدة ونثق بعملها. ولدينا أيضاً مشاكل موعلة في جميع بلداننا فيما يتعلق بالحكم الرشيد، وهي تشكل في بعض الأحيان عقبات رئيسية لسياسات التنمية والاستجابات الجيدة للتحديات التي نواجهها اليوم. ولا بد من معالجتها.

إن برنامج عمل أديس أبابا يفتح آفاقاً جديدة للتعاون أمام أفريقيا في مكافحة الفساد الدولي المتفشي الذي يضرنا بشدة عن طريق التهرب الضريبي الواسع النطاق والتدفقات المالية غير الشرعية. ومكافحة ذلك النوع من الفساد تتطلب جهداً قضائياً منسقاً. وينبغي مواجهة عواقبه البعيدة الأثر. فهو عقبة أمام النمو والاستثمار. ولا بد من حرمان مرتكبي الجرائم الاقتصادية والمالية من إمكانية اللجوء إلى الملاذات الضريبية. ويسرنا أن منظومة الأمم المتحدة، التي تعمل مع مجموعة الـ ٢٠، تتولى بالتنسيق لمكافحة ذلك الفساد، بالتزام كامل من جانب الاتحاد الأفريقي.

ولكن في كل بلداننا، نحن نعرف أن الفساد على المستوى المحلي عائق كبير جداً أيضاً. ونحن قررنا التصدي له ومهاجمته بالوسائل المؤسسية من خلال إنشاء سلطة وطنية فعالة لمكافحة الفساد، بموجب قانون صدر في عام ٢٠١١، وفي ٢٠١٥ عهدنا إلى أحد مكاتب المحاسبة العامة بتحسين الممارسات الإدارية. وبمساعدة شركائها الفنيين والماليين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد ليونيل زينسو، رئيس الوزراء المكلف بالتنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد في جمهورية بنين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد زينسو (بنين) (تكلم بالفرنسية): خلال هذا العام، سيكون قد مضى على إنشاء الأمم المتحدة سبعون عاماً. ومناسبة هذه الذكرى، فإننا نرحب بدعوتهما إلى "أمم متحدة قوية من أجل عالم أفضل". إن هذا الاحتفال هو فرصة لتقييم التقدم المحرز في تعزيز المبادئ الأساسية للميثاق، والترحيب به. إن الأهداف والمثل العليا للمنظمة اليوم تواجه عالماً معولماً، وغالباً خطراً، حيث أنه يمر بفترة مضطربة في تاريخه. إننا في عالم متعدد الأقطاب. وأصبح تغير المناخ ملموساً من حيث آثاره الضارة، وخاصة على أقل البلدان نمواً. ولحسن الحظ، هناك رأي عام وهناك شعوب تطمح إلى لتحقيق مستقبل مزدهر على المدى الطويل، وتعرف كيف تصل إليه.

وأثني على رئيس الجمعية العامة على صفاته الشخصية الحميدة. ولا يزال بلده الداغرك، وهو من زعمائه البارزين، قريباً للغاية من بلدان مثل بلدنا. وهو سفير ممتاز للأمم المتحدة ولعزم المجتمع الدولي على اتخاذ موقف متضامن.

وأود أيضاً أن أشيد برئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، معالي السيد سام كوتيسا، الذي ينتمي إلى البلد الشقيق أوغندا. فقد أتاحت صفاته الشخصية إحراز تقدم لا يمكن إنكاره والتوصل إلى توافق آراء قوي بشأن المسائل المهمة. إنني أشيد به جنباً إلى جنب مع الرئيس الحالي.

فيما يتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، التي تشكل مواضيع المناقشة العامة السبعين، فإننا على يقين من أنه قد تم إحراز تقدم كبير، ولكن لا يزال من الممكن أن نصل إلى ما هو أبعد من ذلك. وهذا هو ما نريد مناقشته. نعم، لقد حقق عالمنا تقدماً كبيراً، ولكن تمت الإشارة إلى تهديد الإرهاب مرات

بور كينا فاسو ومساعدة شعب ذلك البلد في سعيه لحل مشاكله الداخلية. والرئيس في طريقه، وكعهده، فهو متفائل دائماً.

وهذا مثال واحد على ما يمكننا القيام به، إلا أننا نشارك أيضاً في فرقة العمل التي شكلتها الدول لشقيقة: نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد للقتال معاً وبصورة حازمة ضد بوكو حرام. وثمانمائة جندي من بنن، تلقى كثير منهم تدريباً للعمل والتدخل في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، سيأخذون أماكنهم بجوار أخواهم وإخوانهم في السلاح.

ومنع نشوب النزاع مهم للغاية. وسمحوا لي أن أسلط الضوء على مبادرة دعمتها الأمم المتحدة بقوة. لقد التقينا في كوتونو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو في ندوة حول التعليم من أجل السلام والحوار بين الأديان. ولدينا الفرصة كشعب في أن نكون أمة للتعايش السلمي والبناء من أجل التنمية بين دياناتنا التقليدية وأهل الكتاب. وأفضت تلك الندوة إلى اعتماد بيان يقترح سبلاً للمضي قدماً لإرساء ذلك الانسجام والعزم على العيش معاً، وتلك عناصر أساسية في منع النزاعات والتهديدات في المستقبل. وأود أن أشكر الأمم المتحدة على دعمها وأدعو المجتمع الدولي إلى استلهام العبر ومساعدتنا في متابعة هذا التفكير في الحوار بين الأديان الذي يضرب بجذوره في عمق التربة الأفريقية.

لقد كان رئيس جمهورية بنن القوة الدافعة وراء تنسيق عرض تزويد أقل البلدان نمواً بخدمات الأمين العام. وفي هذا الصدد، أشكر هذه المنظمة، وخاصة الأمين العام، على مساعدتهما. وبذلك، استطعنا تحسين حالة أقل البلدان نمواً. وهنا، أيضاً، وفي إطار الاعتماد التاريخي لأهداف التنمية المستدامة، كان من الأهمية أن يتلقى أقل بلداننا نمواً عدداً معيناً من الالتزامات القوية للغاية في مجال التنمية الاقتصادية، وهي مخصصة لحالاتها تحديداً.

ومنظومة الأمم المتحدة، اليقظة والفعالة للغاية، تسعى بنن إلى أن تهيئ للعدالة وسائل أفضل للملاحقة والقضاء على الإفلات من العقاب المصاحب للفساد على المستوى المحلي غالباً، حتى في مؤسسات الجمهورية نفسها.

وإذا نظرنا إلى الأمور نظرة أوسع، نأمل أن الأمم المتحدة، التي ساعدتنا في كل تلك المواضيع، ستكون أكثر فعالية من أي وقت مضى في حل النزاع. فما من دولة مهما بلغت من القوة، يمكنها منع نشوب نزاع أو تسويته وحدها. وفي قارتنا، نجد المسألة الأمنية حاضرة في كل حين. تلك عقبة خطيرة أمام التنمية في البلدان الواقعة في برائن النزاع. بل هي غالباً ما تكون انعكاساً على حدودنا وأراضينا لتراعات هي في الواقع ذات طابع عابر للحدود. وكثيراً ما تكون مرتبطة بالأصولية الدينية، والإرهاب بجميع أنواعه والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، والقرصنة البحرية.

وأفريقيا تعرف تلك المشاكل. وأفريقيا تنظم نفسها، لكنها تحتاج إلى المساعدة من بقية العالم. ما زلنا بحاجة إلى المساعدة الأمنية، وهي مكون رئيسي يكتسي أهمية حاسمة للمساعدة الإنمائية. وبلدي يدعو إلى اعتماد نهج شامل للتعاون بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والدبلوماسية. ونرى أن ذلك النوع من المساعدة يحرز تقدماً كبيراً، وخاصة فيما بين البلدان الأفريقية أو بين أفريقيا والقارات الأخرى، ومنظومة الأمم المتحدة كضامن ومعني بالشأن.

وبالمثل، فإننا نود أن نقف متضامنين وأن نكون طرفاً فاعلاً أيضاً. ويلاحظ أنه في السنوات الأخيرة كانت أفريقيا طرفاً فاعلاً رئيسياً وبشكل متزايد في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويجب أن أعتذر اليوم عن غياب رئيس جمهورية بنن، السيد توماس بوني يايي، عن هذه الجمعية العامة، حيث غادر قبل بضع ساعات. وبصفته وسيطاً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد استدعي لإنهاء الوساطة في النزاع الداخلي في

عندئذ إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي في اليوم التالي.

لكننا تشجّعنا أيضاً بالمفاوضات التي انتهت في فيينا في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، بكل ما كان يمكن أن يكون نزاعاً خطيراً جداً، والتي شهدت جمهورية إيران الإسلامية والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائداً واحداً، يتوصلون إلى اتفاق بشأن المسألة النووية يقي على إمكانية الاستخدام السلمي للطاقة النووية من أجل رفاه الناس وسلامتهم، وتفادي المخاطر الكبيرة التي كانت تتبلور في الوقت نفسه.

ولاحظنا أيضاً بانفعال أثناء هذه الدورة للجمعية العامة أننا نسير باتجاه الرفع الكامل لحصار الولايات المتحدة المفروض على كوبا وما أحرز من تقدم في ذلك الصدد. ونريد أن نحیی الرئيس رؤول كاسترو روث والرئيس باراك أوباما كليهما على شجاعتهم الرائعة في كونهما قادرين على تنظيف سجل الماضي وبناء مستقبل من الأمل للشعبين. إنه إنجاز حيوي، وينبغي أن يستفيد منه العالم بأسره.

وأود أن أختتم كلمتي بالعودة إلى مسألة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد. فخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ متطلبة جداً، وهكذا ينبغي أن تكون. وفي بلد مثل بنن، وهو أحد أقل البلدان نمواً، ما يتعيّن علينا أن نفعله في ١٥ عاماً هو شيء لم تفعله البشرية أبداً. فسيكون هناك أكثر من ١٥٠ مليون شخص من السكان الجدد في أفريقيا في بضع سنوات، مع كل ما يعنيه ذلك على صعيد توازن أنظمتنا الإيكولوجية، التوازن الاجتماعي، الاحتياجات إلى التعليم وإلى الهياكل الأساسية في مجال التوسّع الحضري. وما ينتظرنا، لم يفعله أحد في أيّ وقت. والأهداف التي نقتربها، لم يقترحها أحد أبداً. وذلك خطوة هامة إلى الأمام، ونجاح الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان عديدة وفي بلدنا - من جميع الناس - أكد أنّ تقدماً بارزاً قد أُحرز بشأنها جميعاً. فقد حققوا جميع الأهداف في بنغلاديش. وهذا إنجاز استثنائي، بل

أما فيما يتعلق بالطريقة التي تتطور بها الأمم المتحدة، فإنني أكتفي بالإشارة إلى أن بنن تعلق آمالها على رؤية تعاون أقوى من أي وقت مضى مع المؤسسات الأفريقية. فعندما تولى رئيس جمهورية بنن رئاسة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٢، رأينا بصدد الحالة في مالي، كيف تمخض التنسيق النموذجي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عن نتائج إيجابية من حيث تحقيق الاستقرار وهدئة وضع كان خطيراً بشكل لافت.

وإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو بوضوح هدف نريد أن نرى سعيًا حثيثاً لبلوغه. وفي سياق حديثنا عن مجلس الأمن، فإننا نتشاطر بوضوح الموقف الأفريقي الذي يسعى لرفع الظلم التاريخي عن أفريقيا لعدم تمثيلها بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وأحياناً في مجلس الأمن تحت أي ذريعة.

وإذا كان مجلس الأمن يريد أن يكون فعّالاً، فمن الصعب أن يترك خارجه بليون شخص سيصبحون بليونين في غضون جيل. ومن الصعب البقاء ملتزمين بامتيازات تعود إلى عام ١٩٤٥. وعلى أولئك المعارضين للتمثيل المنصف للدول الأعضاء داخل مجلس الأمن، أن يستفيدوا من حقيقة أننا دخلنا سنتنا الحادية والسبعين لكي نجعل المجلس حديثاً حقاً. وهذا ما سيجعله أكثر فعالية في ضوء المشاكل السياسية المعاصرة الكبرى التي نواجهها.

وفي ذلك الصدد، أودّ أن أقول إننا نعتقد أنّ تقدماً كبيراً قد أُحرز بشأن عدد من المواضيع التي يتعيّن علينا مواصلة المضيّ بها قدماً. وإننا نرحب بطلب إقامة دولة فلسطينية مستقلة، دولة كاملة العضوية، تعيش في علاقات طيبة مع جارها، إسرائيل. وإننا مقتنعون بأنّ من شأن ذلك أن يولّد زخماً لتهدئة التوترات في ذلك الجزء من العالم، بحيث يمكننا

السنوية السبعين للمنظمة، وجسّدت التصميم المشترك على مواجهة العقبات والتحديات العالمية العديدة التي تُعيق التنمية المستدامة للجميع على مدى السنوات الـ ١٥. وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات اتفاقاً تاريخياً، ترمي أهدافه إلى القضاء على الفقر واستعادة الكرامة لكل فرد، بحيث يمكن للجميع التمتع بحرياتهم وحقوقهم.

وينبغي للقرن الحادي والعشرين أن يلي تطلعات الشعوب إلى عدالة اجتماعية أرقى ورخاء مشترك وبيئة صحية تحترم الأجيال المقبلة، مثلما أكد بحق قداسة البابا فرانسيس أمام الجمعية العامة (انظر A/70/PV.3). فانتشار النزاعات والأزمات، وملايين الضحايا المحاصرين في أعقابها المدمّرة، يقوّيان عزمنا أكثر على مواصلة السعي إلى تغيير النماذج الحالية، الذي يطمح إلى التصدي للتحديات التي نواجهها.

إنّ الأزمة المستمرة في سوريا، والوسائل الهمجية المستخدمة من قِبَل الجماعات المتطرفة، التي يجري نشرها في غرب أفريقيا والشرق الأوسط، تملأنا رعباً. وهذه الجماعات تستهدف عشوائياً الأقليات الدينية، المدنيين، النساء والأطفال – والأخيريون هم دائماً الضحايا الأكثر شيوعاً. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبالٍ في مواجهة تدمير تراثنا الإنساني المشترك، مثل المعابد في تدمر. إنها رمزٌ للشرق الأوسط بصفته مهد ثقافة لآلاف السنين. لذا، فإننا ندعم بقوة مبادرة الأمين العام "الحقوق أولاً"، وسعيه إلى إعداد خطة عمل بشأن منع التطرف العنيف.

وفي ذلك الصدد، أود تذكير الأعضاء أنّ موناكو شاركت في تقديم قرار المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف. وإمارة موناكو تنفّذ فعلياً قرارات مجلس الأمن بشأن تجميد أصول الأشخاص الذين قد يكونون مرتبطين بالشبكات الإرهابية، وفرض جزاءات اقتصادية عليهم. وعلاوة على ذلك، تعزز

هو مذهل لأنه يواجه الآن شيئاً أكثر تطلباً. وسنكون بحاجة إلى كل العون من المجتمع الدولي، ولكن نحن أنفسنا سنحتاج إلى الاعتماد على قوانا الذاتية وأفضل إدارة ممكنة.

إنّ رئيس جمهورية بنن يتجه نحو نهاية ولايته الدستوريتين، وفقاً للدستور. وهو يؤكّد أنّ الانتخابات التي ستُجرى في بنن في غضون ستة أشهر ستحدو حدو جميع الانتخابات السابقة، أسوة تماماً بالعمليتين الانتخابيتين الأخيرتين اللتين جرّتا للتوّ على المستويات التشريعية البلدية. والتعاقبات الديمقراطية التي شهدتها البلد على مدى السنوات الخمس الماضية، ينبغي وسمها مجدداً بالنجاح والكرامة.

إننا لسنا سوى نموذج صغير، لكنّه نموذج للديمقراطية والإدارة، يعرف حدوده وأوجه قصوره، لكنّه يتحسّن. ونحن نموذج للديمقراطية في أفريقيا، ونعتقد أنّ ذلك هو المكوّن الرئيسي لأية سياسة إنمائية ناجحة، في ضوء التحديات التي نواجهها اليوم. ونسعى إلى أن نكون هناك بروح ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، المسؤول عن التنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد، في جمهورية بنن على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحِب السيد ليونيل زينسو، رئيس الوزراء، المسؤول عن التنمية الاقتصادية وتقييم السياسات العامة وتعزيز الحكم الرشيد في جمهورية بنن، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيل تونيلي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إمارة موناكو.

السيد تونيلي (موناكو) (تكلم بالفرنسية): إنّ الخلاصة الناجحة لمؤتمر قمة الأمم المتحدة، لاعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥ للتنمية المستدامة (القرار ١/٧٠)، تزامنت مع الذكرى

الجهود المبذولة لتعزيز تمثيل أفضل في مجلس الأمن تستحق الدعم. وترحب حكومتي بالتطورات الأخيرة في عملية التفاوض الحكومية الدولية.

وسنحتفل بعد شهر من الآن بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، بنشر نتائج الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار. وللأسف، فإننا على دراية محزنة بالآثار المدمرة للتراعات على النساء، اللاتي غالباً ما يكنّ أولى الضحايا مع أهنّ غير مسؤولات عن هذه التراعات. وإلى جانب الأطفال، فهنّ يمثلن أغلبية الأشخاص اللاجئين والمشردين. واقتناعاً منا بأهمية المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة على قدم المساواة في منع نشوب التراعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وكذلك في بناء السلام وحفظ السلام، ندعو إلى تنفيذ تدابير محددة.

وتكتسي المسائل التي تناولتها القمة الإنسانية الأولى التي اقترحتها الأمين العام أهمية قصوى، وخصوصاً بالنظر إلى أن علينا أيضاً، بالإضافة إلى المسألة الإنسانية التي ذكرتها للتو، معالجة المسائل المتعلقة بضححايا تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية. وفي هذا الصدد، سيتعين على المجتمع الدولي وضع إطار جديد لنشر العمليات الإنسانية يمكنه أن يستجيب للاحتياجات التنامية والمعقدة، وأن يدعم التمويل ويكمل العمليات بتوفير التخطيط والتنمية الطويلة الأجل.

وقد أبرزت المشاورات الإقليمية بالفعل شواغل مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وسوف تتيح تهيئة الاستجابات الملائمة ليس لمواجهة الطابع المعقد للأزمات الإنسانية فحسب، بل وخصوصية كل أزمة من الأزمات. شاركت موناكو بنشاط في الأعمال التحضيرية، تمشياً مع التزامنا في سياق سياستنا للتعاون الدولي وفي إطار التعبئة الكبيرة لمنظمتنا غير الحكومية والصليب الأحمر في إمارة موناكو.

موناكو حالياً إطارها القانوني في مجال الأمن الوطني. وإننا نشترك بفعالية في مكافحة غسل الأموال للتمويل الآتي من أنشطة غير مشروعة.

وإننا ندرك أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لذا، تواصل موناكو دعم حل سلمي للأزمة في أوكرانيا. وقد فعلنا ذلك على مدى الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٤، حين ترأسنا منتدى التعاون الأممي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونواصل القيام بذلك اليوم، عبر دعم أعمال بعثة المراقبين التابعة لتلك المنظمة.

شهدت الأشهر القليلة الماضية تدفقات من المهاجرين إلى أوروبا لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وتستلزم العواقب الإنسانية الخطيرة نهجاً منسقاً متعدد الأطراف. وتقدّم خطة الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد استجابة في الوقت المناسب. وقد أقرّ صاحب السمو الأمير ألبير مبدأ المسؤولية عن الحماية منذ ١٠ سنوات مضت من على هذا المنبر الرفيع؛ ويجب أن يكون الأساس لعملنا الجماعي في مواجهة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

إن المسؤولية الأولى التي يليها الميثاق على عاتق مجلس الأمن وهي صون السلام والأمن الدوليين تقودني إلى أن أثنى على المبادرة الشجاعة التي اتخذتها فرنسا والمكسيك في الدعوة إلى الوقف الطوعي والجماعي لحق النقض من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين عند تناول الفظائع الجماعية. وأعتنم هذه الفرصة اليوم لأعلن دعم موناكو الرسمي لتلك المبادرة، فضلاً عن تلك المقدمة من فريق المساءلة والاتساق والشفافية لوضع مدونة لقواعد السلوك تنطبق على جميع الدول الأعضاء.

وأودّ أيضاً أن أعرب عن امتناننا للذين يؤيدون هذه التدابير المحددة والأخلاقية الرامية إلى تعزيز فعالية مجلس الأمن وجعل قراراته أكثر إقناعاً في مواجهة الرأي العام. إن جميع

ولا يمكننا الحديث عن المناخ دون الحديث عن مسألة المحيطات، التي تؤدي دوراً رئيسياً في تنظيم المناخ العالمي. وهذا هو السبب الذي دفع بإمارة موناكو لدعم منبر المحيطات والمناخ لعام ٢٠١٥ التابع لبرنامج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ويسر موناكو أن ترى أن هذا يشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة، يعزز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - وهو دستور فعلي للمحيطات. وهذا هو الدافع وراء الالتزام الشخصي للأمير ألبيير، وكذلك قيادته لإجراءات حكومته المتخذة لصالح محيطات وبحار سليمة ومنتجة. ولضمان تنفيذ هذه الخطة، تعتر موناكو عقد مؤتمر كل ثلاث سنوات ابتداءً من عام ٢٠١٧ وما بعده.

إن المحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ليست مجرد مصدر للمنافع الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضاً جزء لا يتجزأ من هويتها. ولهذا السبب، عززت موناكو تعاونها من أجل التكيف مع تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي، فضلاً عن إمكانيات الحصول على المياه وتطوير السياحة المستدامة وبناء القدرات.

وفي الختام، أود أن أعتم هذه الفرصة لكي أذكر الجمعية بأن موناكو ما فتت منذ عدة سنوات تقترح زيادة حماية الثدييات البحرية من التهديد المتزايد الناجم عن البشر. ونأمل أن يُدرج هذا الاقتراح في مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات في هذه الدورة الحالية.

وطوال ٧٠ عاماً، عملت الأمم المتحدة على الوفاء بالأهداف التي أسندها إليها الميثاق. وقد كلفت نفسها مع التحديات الناشئة التي حولت العالم منذ إنشائها. وقد عملت الإدارة السياسية التي سادت خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد أهداف التنمية المستدامة على تشجيعنا لزيادة تعزيز المنظمة من خلال تزويدها بالوسائل للمواصلة ولايتها النبيلة. وهكذا نكون قد أكدنا من

أظهر حجم وباء فيروس الإيبولا مرة أخرى الحاجة الماسة إلى بناء نظم صحية مستدامة وفعالة يمكنها التصدي للحالات الاستثنائية. وفي هذا الصدد، أعربت موناكو عن تأييدها للإصلاح الذي بدأته منظمة الصحة العالمية.

وتم وضع خطة عمل أديس أبابا لتيسير تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهدافها الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩. والغرض منها إيجاد وسيلة فعالة لتحويل أنماط معيشتنا. وتعكس آلية تيسير التكنولوجيا التي استهلكت خلال مؤتمر القمة ذلك روحاً من التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة في التنمية لصالح البلدان النامية. كما أنها تشهد على إرادة المجتمع الدولي لبناء القدرات بطريقة محددة.

بيد أن تلك الجهود لن تنجح دون وجود اتفاق عالمي طموح وملزم قانوناً يسمح لنا بمكافحة تغير المناخ بفعالية والتحرك نحو مجتمعات واقتصادات قليلة الانبعاثات الكربونية وقادرة على التكيف. إن إمارة موناكو على اقتناع بأن المؤتمر الـ ٢١ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس، سيكون جزءاً من ذلك الاتجاه وسيساعدنا على التوصل إلى اتفاق عالمي للمناخ. وهذا الاتفاق شرط لا غنى عنه من أجل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولهذا التزم الأمير ألبيير بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الإمارة بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠. كما جدد التزامه بتحييد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. ومع تحديد هذه الأهداف، تبين الإمارة استعدادها للمشاركة الكاملة في الجهد الجماعي الضروري لمواجهة واحد من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. وسوف تواصل موناكو، على الرغم من انخفاض كمية انبعاثاتها، تعزيز وسائل النقل والاستهلاك المبتكرة، فضلاً عن تخطيط حضري أخضر قدر الإمكان.

وفي ظل التطورات المعاصرة، لا بد لي أن أعرب عن أعمق مشاعر قلقنا إزاء أزمات اللاجئين التي تتابع فصولها والتي توججها النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وأفريقيا. ونشعر بالجزع أيضا إزاء تزايد حالات التعصب الديني، لا سيما كراهية الإسلام، والمحاولات الرامية إلى الربط بين الأديان والإرهاب.

وإذ تسترشد أذربيجان بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، فإنها تسهم إسهاما ملموسا في أنشطة الأمم المتحدة. وعلى مدى أكثر من ١٥ عاما، ما برح بلدي يشارك في عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة والتي تُنفذ بقيادة المنظمات الإقليمية أو فرادى الدول الأعضاء، وذلك في كوسوفو والعراق وأفغانستان. وتتطلع إلى تقديم مزيد من الدعم لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك عن طريق توفير مرافق للتدريب في أذربيجان.

لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية ذات أهمية رئيسية في تعزيز التنمية في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، فإننا على ثقة بأن أهداف التنمية المستدامة ستكون أداة فعالة في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق السلام والازدهار والنمو.

وعلى مدى السنوات الماضية، حققت أذربيجان نتائج باهرة على صعيد بلوغ العديد من الغايات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر المدقع والجوع وضمان تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز المساواة بين الجنسين. وتعكف أذربيجان حاليا على مواءمة استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة لتأخذ في الحسبان غايات أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى بناء اقتصاد أكثر استدامة وشمولا وتنوعا. واعترافا بالتزام أذربيجان المتميز وتصميمها وجهودها المتواصلة من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حصل بلدي على "جائزة بلدان الجنوب" لعام ٢٠١٥.

جديد شرعية قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في عالم اليوم. وإن إمارة موناكو لا تزال أكثر من أي وقت مضى على اقتناع بأن هذا أمر ضروري، وستواصل تقديم مساهمتها المتواضعة ولكن الوطيدة لبناء عالم أفضل مع احترام أوجه الاختلاف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إمار محرم أوغلو محمدياروف، وزير خارجية جمهورية أذربيجان.

السيد محمدياروف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنيئ السيد ماغتر ليكتوفت على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، وأن أتمنى له كل النجاح في الوفاء بمسؤولياته الكبيرة في العمل. كما نعرب عن امتناننا للسيد سام كوتيسا على كل ما قام به من عمل شاق في رئاسة الجمعية في دورتها التاسعة والستين.

لقد رسخت الأمم المتحدة مكانتها بصورة حاسمة، على مدى السبعين عاما الماضية، بوصفها منظمة عالمية تعمل من أجل القضية النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون الدولي. وقدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لبيئة دولية سريعة التغير عن طريق التكيف المستمر أمر رائع. وهذا يمنحنا الثقة للاعتقاد بأن المنظمة ستنتج في التصدي للتحديات التي تواجهها.

تدين أذربيجان الإرهاب والتطرف العنيف والتزعة الانفصالية بجميع أشكالهم ومظاهرهم. وفي حالات النزاع المسلح أو الأزمات السياسية في العلاقات بين الدول، لا يمكن التوصل إلى حل لا يتسق مع القانون الدولي والنظام القانوني، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقواعد الأساسية، مثل الالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا.

ألعاب التضامن الإسلامي. كما نعزم عقد المنتدى العالمي السابع لتحالف الأمم المتحدة للحضارات في باكو في عام ٢٠١٦.

بالأمس، أدلى رئيس أرمينيا ببيان في المناقشة العامة (انظر A/70/PV.17) والذي كان مليئا بالمجموعة المعتادة من التلفيقات والتعريفات والتفسيرات الخاطئة، وحاول من خلاله مرة أخرى تلقين الآخرين دروسا عن المبادئ والقيم، التي تتجاهلها حكومة بلده وتعارضها في واقع الأمر. ولا يزال المجتمع الدولي يذكر المجازر الوحشية التي ارتكبتها القوات الأرمينية الغازية ضد المدنيين الأذربيجانيين، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن، فضلا عن إقامة النظام الديكتاتوري العسكري في أرمينيا بعد قتل النخبة السياسية بأكملها في ذلك البلد وقتل عدد من المتظاهرين السلميين المحتجين على تزوير الانتخابات الرئاسية.

ومعروف جيدا أن أرمينيا شنت الحرب على بلدي واستخدمت القوة ضده واحتلت ما يقرب من خمس مساحة أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو - كاراباخ وسبع مقاطعات مجاورة لها، وقامت بأعمال تطهير عرقي في المناطق التي استولت عليها حيث طردت حوالي مليون أذربيجاني من منازلهم وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال التراع. وما فتئ المجتمع الدولي يشجب بأشد العبارات استخدام أرمينيا للقوة العسكرية ضد أذربيجان وما ترتب عليه من احتلال لأراضيها.

وفي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي أدان فيها احتلال أراضي أذربيجان وأكد من جديد على احترام سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. كما أكد المجلس في تلك القرارات على أن منطقة ناغورنو - كاراباخ جزء من أذربيجان، وطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة في بلدي.

فعلى الرغم من الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي تواجه العديد من البلدان في المنطقة، سجلت أذربيجان في النصف الأول من عام ٢٠١٥ نموا اقتصاديا بنسبة ٥,٧ في المائة، في حين سجل نمو القطاع غير النفطي نسبة ٩,٢ في المائة. وتمكن بلدي من أن يصبح أحد العناصر الفاعلة الرئيسية في السوق العالمية لمشاريع البنية التحتية للطاقة، مثل خط أنابيب النفط باكو - تبليسي - جيهان، من خلال إنشاء خطوط أنابيب للغاز الطبيعي عبر الأناضول وعبر البحر الأدرياتيكي وممر الغاز الجنوبي الذي سيربط بين شبكات خطوط أنابيب الطاقة في أذربيجان وجورجيا وتركيا واليونان وألبانيا وإيطاليا.

كما شرعت أذربيجان في إنشاء شبكات استراتيجية للهياكل الأساسية للنقل، مثل مشروع السكك الحديدية باكو - تبليسي - كارس، الذي سيربط نظم السكك الحديدية في أذربيجان وتركيا وجورجيا، وميناء باكو التجاري البحري الدولي الجديد مما سيسمح بالربط الكفء وبطريق مختصر بين الشرق والغرب، وإحياء طريق الحرير القديم.

وترى أذربيجان أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قوة دافعة للتنمية وقد شرعت في طريق المعلومات الفائقة السرعة العابر لبلدان أوراسيا في إطار الأمم المتحدة، والذي يهدف إلى توفير اتصال عريض النطاق معقول التكلفة وموثوق للبلدان غير الساحلية في المنطقة الأوروبية الآسيوية، بما في ذلك أفغانستان ودول آسيا الوسطى.

وعلى الجانب الإنساني، تواصل أذربيجان تعزيز التسامح والتعددية الثقافية والتفاهم بين الشعوب. ونحن فخورون بأن دورة الألعاب الأوروبية الأولى في تاريخ القارة الأوروبية قد استضافتها باكو في هذا العام، بمشاركة أكثر من ٦٠٠٠ رياضي من ٥٠ بلدا. وسيستضيف بلدي، في عام ٢٠١٧، دورة

الأذربيجانية والإحجام حتى عن التعاون الجاد بشأن مسألة الأشخاص المفقودين.

وفي الواقع، فإن من المهم للغاية وفي المقام الأول، لكفالة فعالية بناء الثقة، تنفيذ خطة انسحاب القوات المسلحة الأرمينية من الأراضي المحتلة في أذربيجان دون مزيد من التأخير. وفيما يتعلق بالأفكار الخاصة بوضع آلية للتحقيق في الحوادث على طول خط التماس، نود أن نشير إلى أن السبب الرئيسي لتلك الحوادث هو استمرار وجود القوات الأرمينية غير القانوني في الأراضي المحتلة من أذربيجان. ويجب أن تكون آلية التحقيق هذه جزءاً لا يتجزأ من الانسحاب المذكور أعلاه.

وبخلاف ذلك، فإنها لن تؤدي إلا إلى ترسيخ الوضع الراهن، الذي أكدت حتى البلدان المشاركة في رئاسة مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مراراً أنه أمر غير مقبول ولا يمكن استمراره.

وما فتئت منطقة ناغورنو - كاراباخ، وستظل، جزءاً غير من أذربيجان قابل للتصرف. ولن ندعن أبداً للاستيلاء على أراضيها. ولا يمكن حل هذا النزاع إلا على أساس سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

فلاحتلال العسكري لأراضي بلدي لا يمثل حلاً، ولن يؤدي مطلقاً إلى النتيجة السياسية التي تنشدها أرمينيا. وكلما عجلت أرمينيا بقبول هذه الحقيقة، أمكن تسوية الصراع مبكراً واستفادت بلدان وشعوب المنطقة، بما فيها أرمينيا بالطبع، من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية.

وأذربيجان الطرف الأكثر اهتماماً بتسوية النزاع عن طريق التفاوض في أقرب وقت. ولكن، إذا لم تسفر المفاوضات عن تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الأرمينية، ستضطر أذربيجان لاستخدام حقها الطبيعي في الدفاع عن

وقد اتخذت منظمات دولية أخرى موقفاً مماثلاً وأصدرت قرارات مشابهة. ففي الحكم التاريخي الذي صدر في قضية تشيراغوف وآخرين ضد أرمينيا، حملت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أرمينيا المسؤولية الكاملة عن احتلال أراضي أذربيجان وانتهاك حقوق الأذربيجانيين المشردين داخلياً. وفي تجاهل تام لهذا الحكم ولقواعد القانون الدولي ومبادئه، تواصل أرمينيا جهودها الرامية إلى زيادة توطيد الوضع القائم للاحتلال من خلال تغيير الخصائص العمرانية والديمقراطية والثقافية للأراضي المحتلة وإنكار حق مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين قسراً في العودة إلى ديارهم والوصول إلى ممتلكاتهم.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أدلى رئيس أرمينيا ببيان أكثر لفتاً للأنظار أشار فيه إلى منطقة ناغورنو - كاراباخ المحتلة في أذربيجان بوصفها جزءاً من أرمينيا. وإننا نرفض رفضاً قاطعاً ذلك البيان الكاذب والعدواني، الذي يثبت تجاهل أرمينيا الواضح للالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويمثل اعترافاً آخر على أعلى مستوى بالعدوان الذي ارتكبهت جمهورية أرمينيا ضد جمهورية أذربيجان، ويبين مدى بعد قيادة أرمينيا عن الانخراط في بحث بناء عن السلام. بل أن رئيس أرمينيا تباهى في ذلك البيان بأن بلده من بين أكثر المناطق تسليحاً في العالم.

وفي ضوء هذه الخلفية، فإن أقل ما يمكن أن يقال عن تكهنات أرمينيا بشأن تدابير بناء الثقة هو أنها تثير الاستغراب. وفي واقع الأمر، فإن الأسباب الحقيقية لانعدام الثقة تكمن في المطالبات الإقليمية العلنية لأرمينيا في البلدان المجاورة والعدوان على أذربيجان واحتلال أراضيها والتطهير العرقي لها وإنكار مسؤوليتها عن الجرائم البشعة التي ارتكبت في أثناء النزاع ورفضها السماح بإجراء اتصالات مباشرة بين الطائفتين الأذربيجانية والأرمينية في منطقة ناغورنو - كاراباخ

إن ميثاق سان فرانسيسكو يمثل دستوراً للبشرية. وتشكل ديباجته ومقاصده ومبادئه أساس الصرح الذي يمثل متزلاً لنا جميعاً. وعلى وجه الخصوص، فإن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية أمر أساسي لكفالة صون السلم والأمن الدوليين. وإن ضعفت تلك الركائز أو أهملت أو استعصنا عنها بإرادة تعتبر نفسها فوق القانون، سينهار هذا الصرح حرفياً فوق رؤوسنا ويتركنا في العراء.

إن شعار "أمم متحدة قوية من أجل عالم أفضل" هو الشعار الذي نحتفل من خلاله بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وهناك من ينكرون ذلك. فبالنسبة لهم، ليست الأمم المتحدة سوى منظمة ضعيفة وغير قادرة على التصدي لتحديات وتهديدات عصرنا. ولا أعتقد أن هذا صحيح. فمن الواضح أن هناك أسباباً للأمل.

فالاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع إيران واستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا وآفاق التوصل إلى اتفاق سلام في كولومبيا قريباً، تظهر جميعاً أن الحالات التي دامت أكثر مما ينبغي يمكن حلها. وترحب إسبانيا بذلك. وعلينا الآن اتخاذ خطوة أخرى إلى الأمام حتى يتسنى أن تصبح إيران وكوبا، وهما بلدان فخوران لكل منهما هوية بارزة وشعبهما مؤهلان تأهيلاً عالياً، عاملين مُحفزين للتغيير وتسهمان في الاستقرار والتقدم في منطقتيهما.

وإذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في حالات كان الكثيرون يعتبرونها مستعصية على الحل، كما ذكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون في مملكة إسبانيا، لا يفوتني أن أشير إلى التراع حول جبل طارق، المستعمرة الأخيرة على الأرض الأوروبية. فنحن نود استئناف الحوار الثنائي مع المملكة المتحدة بشأن إنهاء الاستعمار في جبل طارق على أساس المعايير التي أرستها الأمم المتحدة وإعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

النفس، المكفول بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة لضمان إعادة بسط سيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وتقدر أذربيجان بما تقدر الموقف المبدئي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذي عبرت عنه مرارا بشأن المسائل ذات الأهمية القصوى لبلدي والتي تتصل بسيادته وسلامته وأرضيه. ونعول على استمرار عزم المجتمع الدولي الدفاع عن مقاصد ومبادئ الميثاق، فضلاً عن تضامنه الشديد مع موقف أذربيجان العادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه مانويل غارسيا مارغايو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد غارسيا مارغايو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): ثمة لوحة شهيرة للفنان غويا تحمل اسم "نوم العقل يوقظ الوحوش". وقد علمنا غويا أنه حينما يغيب عنا العقل وحين ينام بالمعنى الحرفي للكلمة، فإنه يترك الساحة خالية لسيطرة أسوأ الشياطين الكامنة بداخلنا. وقبل ٧٠ عاماً، لم تستيقظ البشرية من حلم، وإنما من كابوس. فقد أطلقت ممارسة السلطة الجاحمة دون ضوابط قانونية أو رجاحة عقل ووحوش الحرب العالمية الثانية ومحرقه اليهود.

إن القانون هو عقل الدول. وأنا أشير هنا إلى القوانين التي يعتمدها الممثلون الشرعيون للسيادة الوطنية من خلال القنوات الرسمية لدولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون. وحينما نحيد عن هذه القوانين ونتخلى عن منطق القانون، فإن وحوش غويا دائماً ما ترتبص بنا. وقبل ٧٠ عاماً، تعلمت البشرية، ممثلة في الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، الدرس. فقد خلص مؤسسو الأمم المتحدة إلى أنه مثلما تضع الدول الدساتير التي تحكم قواعد التعايش بين مواطنيها، من الضروري أن يكون لدى المجتمع الدولي قانونه الأعلى، ميثاقه الخاص.

وسنركز على التزامنا الوطني بالمساواة خلال فترة رئاستنا لمجلس الأمن.

وأثناء فترة رئاستنا سنعقد، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى حول قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، يترأسها رئيس حكومة إسبانيا. وأدعو الجميع إلى المشاركة على أعلى مستوى، لأن المناسبة جديرة بذلك.

إن الإرهاب هو التهديد الرئيسي لنموذج المجتمع المنصف والمزدهر والعاقل والمفتوح الذي نسعى إلى بنائه من أجل سلام وأمن المجتمع الدولي. لقد تضررت إسبانيا كثيرا من الإرهاب المحلي والدولي على السواء. ففي عام ١٩٦٠، قبل ٥٥ عاما، ونتيجة لانفجار قبلية وضعت في محطة للسكك الحديدية من قبل جماعة يوزكادي تا أسكاتاسونا الإرهابية توفي الطفل أوريوس بيغونيا البالغ من العمر ٢٢ شهرا. ومنذ ذلك الحين فقد ٨٥٠ شخصا - من الرجال والنساء والأطفال - أرواحهم نتيجة لجنون الإرهاب. تتولد كل أنواع الإرهاب من الكراهية وازدراء الحياة وهو جريمة ضد الإنسانية. وهذا هو الأساس الذي نعمل عليه.

غير أنه صحيح أيضا أن الشر يتبدى في أشكال مختلفة بحسب الظروف والعصور التاريخية. وفي زماننا بلغ إرهاب الجهاديين أكثر أشكاله الغادرة فتكا. وعانت إسبانيا أيضا على أيديهم. ففي ١١ مارس ٢٠٠٤، قتل ١٩٠ فردا من جنسيات مختلفة، معظمهم من العمال، وأصيب أكثر من ١٨٠٠ بجروح.

وفي حالة داعش (تنظيم الدولة) فإننا نواجه حركة إرهابية سعت إلى السيطرة على قاعدة إقليمية تنطلق منها لشن هجمات ولتدمير نموذج حضارتنا. ونظراً لأننا جميعا مستهدفون، يجب علينا أن نشكل جبهة موحدة ضد تنظيم الدولة. لا تفاوض مع الإرهابيين؛ يجب أن نلحق بهم الهزيمة

وعلى صعيد آخر، يأمل بلدي في استجابة المملكة المتحدة للاقتراح الإسباني بإنشاء آليه جديدة للتعاون المحلي بما يصب في صالح الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية للمنطقة. ومن شأن ذلك أن يشمل مشاركة السلطات المختصة المحلية في جبل طارق والسلطات الإسبانية المحلية والإقليمية المختصة. ويغلب النور على الظلام في مجالات أخرى أيضا. وأنا أقصد هنا التحدي المتمثل في تغير المناخ. صحيح أن الوقت أخذ في النفاذ، ولكن من الصحيح أيضا أن هناك آمالا تستند إلى أسباب وجيهة في أن تتمكن خلال مؤتمر قمة باريس في كانون الأول/ديسمبر من تحقيق نتائج تتيح لنا وقف عملية تدهور موئلنا المشترك وتغيير مسار الأمور بشكل حاسم. ولذلك، فإننا بحاجة إلى نموذج مستدام للنمو، إلى نموذج عادل لا يهمل أحدا.

وبدأت الآمال مرة أخرى تتحول إلى واقع بفضل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مؤخرا (القرار ١/٧٠). وقد أعاد صاحب الجلالة الملك، الذي كان حاضرا في مؤتمر القمة الذي اعتمدت خلاله الخطة، التأكيد على التزام بلدنا بتنفيذها، وهو التزام تُرحم بالفعل إلى أفعال بإنشاء صندوق لأهداف التنمية المستدامة، تموله في البداية إسبانيا ولكن باب المساهمة فيه مفتوح أيضا أمام جميع الدول الأخرى والقطاع الخاص.

إنني أعتبر نفسي من بين أولئك الذين يعتقدون أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنا للمرأة، ولكنه لن يكون كذلك إلا إذا اضطلعنا جميعا بدورنا. وكما قالت رئيسة شيلي، ميشيل باشيليت خيرياً، لن تتحقق المساواة من تلقاء نفسها. لهذا، ما برحت إسبانيا منذ فترة تشجع مشاركة المرأة وقيادتها في جميع أبعاد الحياة الجماعية. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تخصيص مبلغ ٣,١ بليون يورو لخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

المحكمة الجنائية الدولية، وستدخل عندما لا تكون الدولة في وضع يمكنها من إجراء المحاكمات بنفسها.

إن الصراعات في مناطق مثل الشرق الأوسط وبعض مناطق أفريقيا مصدر لأخطر أزمة هجرة تشهدا أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وقد هزت صور هذه المأساة الهائلة قلوبنا بحق، غير أن حكمتنا هي التي ستوفر الحلول. وبطبيعة الحال، فإن الأكثر إلحاحاً هو الاستجابة الإنسانية - إنقاذ الأرواح، وتوفير المأوى والاشفاء والإطعام. ولكن من المهم أيضاً وضع سياسة شاملة للجوء والإدماج تحدد مفاهيم اللجوء والهجرة الاقتصادية، وتأخذ في الاعتبار حقوق وكرامة الأشخاص الذين يعرضون حياتهم للخطر بحثاً عن مستقبل أفضل لهم ولأطفالهم. وأظن أن الوقت قد حان للبدء في التفكير في ميثاق عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المضيفة جميعها. فالهجرة تحد عالمي لا يمكن معالجته إلا بالعمل المشترك.

وقد قلت في وقت سابق أن أصل أزمة الهجرة الحالية هو الصراعات الملتهية، الصراعات غالباً ما تتفاقم بسبب غياب الاستجابة من المجتمع الدولي ونتيجة للأعمال الوحشية التي ترتكبها الأطراف. والحالة النموذجية لذلك هي الحالة السورية - أربع سنوات ونصف من الصراع؛ فقد خلالها ٢٥٠.٠٠٠ أرواحهم؛ وأصبح أكثر من ١٢ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. و٧,٦ مليون مشردين داخلياً؛ ولجأ ٤ ملايين إلى البلدان المجاورة - تناشدنا الإحصاءات منذ وقت طويل جداً.

وحل هذا الصراع أمر ملح. ويجب أن نعمل على جبهتين: الأولى، بتقديم استجابة إنسانية فورية للتخفيف من معاناة الشعب السوري، وثانياً، دعم العملية السياسية الشاملة التي اقترحها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا.

- بطريقة قانونية لكن بكل ما يتيح القانون. ولهذا السبب لم تتردد إسبانيا في الانضمام، منذ البداية، إلى التحالف الدولي لمكافحة داعش في العراق إلى جانب حكومة وشعب العراق.

غير أن التدخل العسكري لا يكفي. فمن الضروري أيضاً مكافحة التطرف الذي يؤدي إلى انضمام العديد من الشباب إلى صفوفه. وضعت إسبانيا تجربتها الخاصة في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل تحالف الحضارات، ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات في فيينا والاتحاد من أجل المتوسط، تحت تصرف هذا الكفاح المشترك.

ومن واقع تجربتنا الذاتية فإننا نعلم أن الحفاظ على ذكرى الضحايا حية أمر حيوي لمنع تكرار تلك الفظائع. وفي مناسبات كثيرة جداً شهدنا التعامل مع الضحايا على أنهم هم المذنبون، كما لو أنهم هم من جعلوا من أنفسهم ضحايا. إذا جاز لي أن أذكر تجربة شخصية أخرى وهي أنه وحتى عام ١٩٩٧، العام الذي شهد اغتيال ميغيل أنجل بلانكو، كان علينا دفن موتانا في الخفاء تقريباً. ولكي لا يتكرر ذلك، وحتى يصل صوت الضحايا إلى جميع أركان المعمورة، سنقوم في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بفتح مجلس الأمن من أجل الكرامة والذكرى والعدالة.

ولذات الغرض، ولتضافر الجهود من أجل مكافحة النزعات الأصولية والتطرف، وجه نادي مدريد الدعوة إلى حوالي ١٠٠ من رؤساء الدول أو الحكومات السابقين في ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. ستكون تجاربهم مفيدة جداً لنا.

والآن، اسمحوا لي أن أنتقل إلى الإفلات من العقاب. لقد قررت إسبانيا ورومانيا تقديم اقتراح بإنشاء محكمة جنائية دولية لمواجهة الإرهاب. وأعتقد أنه من الضروري أن تنظر الأمم المتحدة في هذا الاقتراح من جميع جوانبه. ستكون هذه آلية قضائية دولية لمكافحة جرائم الإرهاب الدولي باستخدام أدوات القانون الدولي. مثل هذه المحكمة ستكمل عمل

الإقليمية. لأن انتهاكها، كما علمنا التاريخ، هو إحدى الأدوات المفضلة لوحوش غويا لتجعلنا نغط في سبات عميق. لتجنب هذا الأمر من الضروري أن تظل روح القانون وقانون العقل في حالة يقظة دائمة. ومن بين الأسس دائما الحوار والمصالحة والتعايش. فبدونها سنتعرض للضياع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد صمويل رانغا، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والفرانكوفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد رانغا (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): إن رئاسة الدولة للمرحلة الانتقالية، السيدة كاثرين سامبا بانزا، كان من المقرر أن تتكلم هنا في الجمعية العامة شخصيا لشكر الأمم المتحدة على دعمها القيم للغاية الذي قدمته لعملية الانتقال في جمهورية أفريقيا الوسطى. وللأسف، فإن تجدد أعمال العنف منذ ٢٥ أيلول/سبتمبر في العاصمة بانغي، أدى إلى عودتها للوطن في وقت مبكر عن ما كانت تنويه. ولذلك فقد طلبت مني الإدلاء ببياناتها على النحو التالي.

يشرفني ويسرني أن أشاطر الجمعية العامة الرؤية التي يتبناها بلدي بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه العالم، وأن أقدم تقريرا عن التطورات في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتعني الحالة الخطيرة السائدة اليوم في بلدي أنه لا بد أن أتخلى عن تناول المسائل الدولية من أجل توجيه انتباه قادة العالم إلى المسألة الجديدة التي تؤثر على شعب جمهورية أفريقيا الوسطى. أود أولاً أن أهنئ سعادة السيد ماغتر ليكتوفت مخلص على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السبعين. وأؤكد له كامل دعم وفد بلدي لنجاح هذه الدورة، التي تصادف أيضا الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وإنني ممتنة لمعالي السيد سام كوتيسا، سلفه، الذي أدار بقيادته وقدراته أعمال الدورة التاسعة والستين والأعمال

وثمة حاجة ملحة ماثلة فيما يتعلق بالصراع الدائر في ليبيا. ونحن نؤيد عمل الممثل الخاص للأمين العام، ابن بلدي برناردينو ليون، ونواصل بفارغ الصبر السعي للتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وفاق وطني. وندعو إلى التحلي بالشجاعة؛ ونهيب بجميع الأطراف العمل معا للتغلب على تصدع بلد منقسم إلى جزأين حيث يمكننا بالفعل أن نرى في الأفق الراية السوداء لتنظيم الدولة على بعد بضعة كيلومترات من ساحلنا. واسمحوا لي أن أقول إن تقسيم ليبيا سيكون أسوأ الحلول الممكنة.

وبالطبع، فيما يتعلق بالشرق الأوسط ما زلنا ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين عبر الحل القائم على وجود دولتين وفق حدود متفق عليها بصورة متبادلة. ويجب علينا إعادة تنشيط العملية السلمية. إن إسبانيا دائما على استعداد لدعم الطرفين للعودة إلى طريق المفاوضات المباشرة.

وفي أفريقيا فإن الحالة في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى تزعجنا إلى حد كبير. ولكن ليس كل ما في تلك القارة مظلم؛ فهناك نقاط مضيئة. فالاستجابة لوباء إيبولا وخطط التنمية وإعادة الإعمار التي قدمتها البلدان المتأثرة بفيروس إيبولا تملأنا بالأمل. وتظل إسبانيا مفعمة بالتفاؤل حينما يتعلق الأمر بمستقبل أفريقيا.

وفي أوروبا فإن النقطة الحالكة الرئيسية، لكن مع بعض النقاط المضيئة، هي الأزمة في أوكرانيا حيث من المهم للغاية تنفيذ اتفاقات مينسك والاستمرار في بناء مناخ من الثقة لوضع حد لتزاع يرجع لزمناً آخر. وندعو الطرفين إلى سلوك ذلك السبيل.

وختاماً، إنني مقتنع أن الأمم المتحدة اليوم أقوى في عالم أفضل من عالم ما قبل ٧٠ عاماً رغم أنه ما زال بعيداً عن الكمال. وللاستمرار في المضي قدماً نحو الكمال، من الأهمية بمكان احترام قيم ومقاصد الميثاق ومبادئه، بما في ذلك السلامة

إلى النظام الدستوري. وقد أحرز تقدم كبير في ١٨ شهرا من المرحلة الانتقالية.

فيما يتعلق بالجانب السياسي، بعد التوقيع على اتفاق لوقف الأعمال العدائية في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، مكنت المشاورات الشعبية المنظمة في جميع أنحاء البلد من عقد منتدى وطني من ٤ إلى ١١ أيار/مايو جمع كافة القوى في البلد، بمن في ذلك الجماعات المسلحة. وأدى ذلك إلى اعتماد توصيات هامة والتوقيع على الالتزامات التي تعهدت بها الجماعات المسلحة بنبد العنف. وتجري العملية الانتخابية بشكل طبيعي وتعهدت الحكومة بتنظيم الانتخابات وفقا للجدول الزمني الذي وضعته السلطة الوطنية للانتخابات وحددت موعدا نهائيا في نهاية كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وهذه العملية هي عملية لا رجعة فيها. وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى عازم على الذهاب إلى صناديق الاقتراع لاختيار قاداته ديمقراطيا.

في عام ٢٠١١ حينما كان البلد ينعم بالسلام، بلغ عدد الناخبين المسجلين ١,٦ مليون ناخب. واليوم، بالرغم من الأزمة، يصل عدد الناخبين المسجلين إلى ١,٥٩ مليون ناخب. ويظهر ذلك رغبة الناس في العودة إلى النظام الدستوري.

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، منذ نشر البعثة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وحتى الأحداث المؤسفة الأخيرة، كانت الحالة تصبح تدريجيا عادية بقدر أكبر في جميع أنحاء البلد بأكمله. بدأت بانغي في العودة مرة أخرى إلى طريقتها اللطيفة في الحياة مع استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وريثما تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بدأ تنفيذ برنامج ما قبل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن طريق تجميع عناصر الجماعات المسلحة السابقة، الذين كانوا يعملون في الخدمات المجتمعية.

التحضيرية للدورة الحالية. كما أعرب عن امتناني إلى الأمين العام السيد بان كي - مون. أود أن أشجعه في التزامه المستمر بالسلام والأمن والتنمية في العالم، وأهنئه بصفة خاصة على مشاركته الشخصية في الجهود المبذولة لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

قبل عام مضى، أوضحت رئيسة الدولة للمرحلة الانتقالية أمام الجمعية العامة (انظر A/69/PV.15) الحالة المأساوية في بلدي لدى توجيهها نداء إلى المجتمع الدولي لتعبئة الصف ومساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تعاني من أعمال العنف العشوائية والوحشية من جانب الجماعات المسلحة غير المنظمة. ونظرا لقسوة الفظائع والجرائم الشنيعة التي لم تكن معروفة حتى الآن في تاريخ بلدي، لم تتردد الأمم المتحدة. والتزم المجتمع الدولي بالإجماع بدعم الحكومة الانتقالية، التي كانت قد شكلت للتو آنذاك. وانعكس هذا الالتزام في اتخاذ العديد من قرارات مجلس الأمن، القرار ٢١٤٩ (٢٠١٤) بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبذلت رئيسة المرحلة الانتقالية، بدعم ذلك الالتزام من جانب المجتمع الدولي، قصارى الجهد لإقامة حوار فيما بين مختلف الأطراف الرئيسية لإيجاد السبيل معاً لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار في البلد. وكانت مسألة كفالة مناخ سلمي، مناخ من الثقة، حتى تتمكن من العيش معاً.

كانت الأزمة واسعة النطاق ومعقدة. وتتطلب استجابة قوية وشاملة لم تتمكن الحكومة الانتقالية بموحدها من تقديمها. ولكسر الجمود، وضعت الحكومة الانتقالية، بدعم المجتمع الدولي، خريطة طريق بالأولويات التالية: إعادة بسط الأمن وبناء السلام؛ المساعدة الإنسانية؛ إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية؛ إنعاش الاقتصاد وتحسين إدارة المالية العامة؛ وتنظيم انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية للعودة

إن هذه الحالة تبين بوضوح أن وضع السلام والمصالحة لا يزال هشاً ويتطلب إجراءات قوية تحظى بالدعم، بغية عدم جرّ بلدي مرة أخرى إلى حلقة مفرغة من العنف الذي يتحدى التقدم المحرز نتيجة الجهود المضنية التي بذلت خلال الفترة الانتقالية، بفضل تصميم الحكومة والشعب والدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، أن يكون له وجود أقوى في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن يتخذ إجراءات أشد للمساعدة في مواجهة التدمير والجريمة المنتشرة على نطاق واسع هناك. فلمدة ١٨ شهراً، بقيت التطلعات المشروعة للشعب نحو تحقيق الاستقرار والتنمية تعتمد على الوضع الأمني الذي لا يزال غامضاً جداً، كما ثبت من خلال اندلاع أعمال العنف حالياً في بانغي.

وإنني على دراية بأن الأزمات الموجودة في العالم قد تضاغت اليوم، وبأن المنظمة تواجه العديد من التحديات على جميع الجبهات، وبأن الموارد تتضاءل أكثر من أي وقت مضى. ولكن فلنتذكر آلاف الأطفال والنساء والمسنين والمرضى وغيرهم من الفئات الضعيفة الذين قتلتهم الكراهية بطريقة جبانة، وتعرضوا للاغتصاب والإذلال أو اضطروا إلى مغادرة منازلهم للبحث عن ملجأ لهم في أماكن غير صحية تحت المطر دون سقيفة، لمجرد أن حفنة من الأفراد قرروا تنفيذ مخططاتهم الشائنة لزراعة استقرار بلد بأكمله، بغية إشباع نهمهم للسلطة.

لذلك، أدعو مجلس الأمن إلى تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

من أجل تحسين قدرتها على مكافحة أعداء السلام هؤلاء بشكل أفضل، وإعطاء الأمل مرة أخرى لشعب بلدي الذي يعيش حياته بمرارة. لهذا السبب، أطلب بأن ينظر مجلس الأمن في رفع نظام الجزاءات، ولا سيما بخصوص تدريب قواتنا

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الحالة أصبحت مرة أخرى مثيرة للقلق منذ يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر الرهيب. عدد الأشخاص المشردين داخلياً كان قد انخفض إلى حد كبير، ولكننا نرى الآن ارتفاعاً حاداً، مما يعني أن هناك الآن أكثر من ٣٠٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً في بانغي.

ومع ذلك، فقد انخفض عدد اللاجئين من مليون لاجئ في عام ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٦٠٠٠٠ لاجئ منذ بدء سياسة العودة الطوعية. وقدّم المجتمع الدولي دعماً قوياً جداً لجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل مساعدة شعبها على العودة إلى دياره. ومن الناحية الاقتصادية، فإن معدل النمو، الذي كان قد انخفض ٣٧ في المائة إبان ذروة الأزمة عام ٢٠١٣، ارتفع بنسبة ١,٣ في المائة عام ٢٠١٤. ونسبة التوقعات لعام ٢٠١٥ تبلغ ٥,٥ في المائة. ويعزى هذا التقدم إلى دعم المجتمع الدولي، الذي هيأ الظروف اللازمة لتعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن المساهمات التي تأتي من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

وبعد مرور عام على الجهود الدؤوبة من قبل الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي، تمكنا من الإعلان بسعادة قبل أسبوع أن الأوقات السيئة قد انقضت، وأن جمهورية أفريقيا الوسطى تتخلص تدريجياً من متاعبها، وهي تشغل مكائماً في مجتمع الأمم.

والمؤسف أنه عندما جئنا لنحيط الأمم المتحدة علماً بهذه النتائج المشجعة خلال الفترة الانتقالية، التي تبلغ غايتها مع تنظيم الانتخابات في نهاية هذا العام، وجّه أعداء السلام مرة أخرى ضربة قاسية إلى هذه العملية في ٢٥ أيلول/سبتمبر من خلال ارتكابهم أعمال العنف الوحشي والقتل والجرائم الفظيعة التي أدت إلى فقدان الكثير من الأرواح البشرية وإلى الخراب، فضلاً عن التشريد الجماعي للسكان.

للعالم بأسره، ويجب أن يحظى باهتمام جميع قادة العالم الذين، بصرف النظر عن معتقداتهم الأيديولوجية أو الدينية، يجب أن يعملوا للقضاء على هذه الآفة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى ليست بمنأى عن تلك التهديدات لأنه، بالإضافة إلى الجماعات المسلحة التي تعرّض السكان المدنيين للقتل مع الإفلات من العقاب، فإن بلدي ما فتئ لأكثر من عقد من الزمن يواجه جيش الرب للمقاومة بقيادة جوزيف كوني الذي يعيث فسادا في جنوب شرقي البلد. والحدود المليئة بالثغرات في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلد تعني أن جمهورية أفريقيا الوسطى هي ملاذ محتمل، وفي الواقع ملاذ محتمل جدا للإرهابيين، لا سيما من بوكو حرام، الموجودين حاليا في نيجيريا والكاميرون. لهذا السبب، تشكل إعادة إرساء الأمن وسلطة الدولة في جميع أنحاء بلدنا غاية في الأولوية، بغية الحيلولة دون أن تصبح جمهورية أفريقيا الوسطى منطقة يمكن للإرهابيين اللجوء إليها، وتجنيد أفراد جدد فيها، والحصول على إمدادات جديدة منها.

وبالإضافة إلى الصراع المسلح والإرهاب، يجب أن نواجه أيضا الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووباء فيروس إيبولا، وهي أمور تجعل حالة غالبية الناس على كوكب الأرض محفوفة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى. وهذا يتطلب زيادة التضامن الدولي بين البلدان، وقيام شراكة مستمرة بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل القضاء عليها.

والتحدي الرئيسي الآخر الذي نواجهه اليوم هو تغيّر المناخ. فمن شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الفوارق الجغرافية والاجتماعية والإيكولوجية، مع ما يخلفه من عواقب مؤسفة تتمثل في الفقر، وأزمة الهجرة، والحد من الموارد للأجيال الحالية والمقبلة. ويساهم بلدي، الذي هو جزء من حوض نهر الكونغو، عن طريق غاباته للحفاظ على التوازن البيئي

الدفاعية والأمنية وتوفير المعدات لها في إطار التعاون الثنائي مع البلدان الصديقة المستعدة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى.

وإزاء ذلك، إن الإسراع في إصلاح قطاع الأمن وجهود فترة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأثناءها تشكل الأولويات الفورية المطلقة، بينما نمضي نحو إعادة بناء جيش وطني متعدد الأعراق يمثل جميع مناطق البلد، ويكون قادرا على دعم الإجراءات التي تتخذها القوات الدولية.

ولا أزال أيضا أشعر بالقلق البالغ حيال مسألة الإفلات من العقاب، التي تستمر قائمة على الرغم من الجزاءات المفروضة عملا بقراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤)، بشأن بعض مواطني أفريقيا الوسطى الذين يشكلون أساس الأزمة اليوم. فعدم تنفيذ أحكام هذين القرارين يمثّل أحد الأسباب لدوام أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة والعنف في بلدنا. لهذا السبب، أنشأت الحكومة محكمة جنائية خاصة لمحاكمة جميع المسؤولين عن الفظائع الجماعية والتدمير الذي يشهده البلد اليوم.

هذا هو المنتدى المناسب للإعراب عن التقدير لبعثة الأمم المتحدة ولجميع أولئك الذين قدّموا إسهاماتهم من أجل إعطاء أمل جديد لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، ومنهم الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المغربية.

وتنعد هذه الدورة السبعون للجمعية العامة إزاء التهديدات التي تعتم جميع البلدان المتأثرة بها التي ترغب في رؤية العدالة والسلام. وسواء كنا نتكلم عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو حركة الشباب، أو بوكو حرام، أو الدولة الإسلامية، فإن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا

أفريقيا الوسطى ملتزمة التزاما راسخا بهذه العملية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتتيح لنا الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة فرصة للتفكير في إصلاح أجهزة المنظمة كي يتسنى تكييفها مع واقع عالم اليوم. وعليه، يتعين علينا إيجاد طريقة جديدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين عبر إصلاح الجهاز الرئيسي، مجلس الأمن، لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا لمختلف القارات، فضلا عن زيادة تمكين بلدان الجنوب من الوصول إليه. وتؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى عملية الإصلاح هذه، التي تعني أنه سيسهل كثيرا على الأمم المتحدة الوفاء بتطلعات البلدان حين يتعلق الأمر بالاستجابة للمسائل الدولية. ويدعو بلدي أيضا إلى الحد من استعمال حق النقض في حالات النزاعات أو الكوارث حيثما كانت هناك تهديدات بارتكاب الجرائم الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. ويؤيد بلدي بقوة المبادرة المقدمة من فرنسا والمكسيك في ذلك الصدد.

وأود أن أعرب عن الأمل في أن تكون هذه الدورة السبعين للجمعية العامة مناسبة تاريخية يلتزم فيها قادة العالم بالإجماع وبطريقة شجاعة بإعادة تنشيط المنظمة بذات العزم الذي أبداه أسلافهم قبل ٧٠ عاما.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في ممارسة حق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أبشيك سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أن وفد باكستان قد اختار مرة أخرى إساءة استخدام الجزء الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة هذه لتشويه

في العالم. ومع ذلك، يجري تصنيفنا بأنا أحد أفقر البلدان في العالم، وبالتالي أحد أشدها ضعفا.

وتبقى أولوياتنا الإنمائية متمثلة في التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، عن طريق الدعم من المجتمع الدولي بغية حصول بلدان نصف الكرة الجنوبي على التمويل الإضافي ونقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، سوف ترسل نتائج الاجتماع المقبل الذي سينعقد في باريس خلال كانون الأول/ديسمبر إشارة قوية إلى صناع القرار في كوكب الأرض، مفادها وجوب العمل معا لإيجاد عالم يطيب فيه العيش للأجيال المقبلة. وتؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى بشدة هذه العملية، وسوف تشارك في الاجتماع.

وتمثل التحديات الأخرى، كتلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد شروطا مسبقة لتحقيق السلام والأمن الدائم. ومع ذلك، فإنه يجب ألا يُتخذ احترام حقوق الإنسان ذريعة للإفلات من العقاب. ويجب توفير إطار لتحقيق القضاء العادل، ما يعني إمكانية مساءلة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة.

ويعني احترام حقوق الإنسان أيضا تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام حرية التعبير والحفاظ على السلامة الإقليمية للدول. وفي ذلك الصدد، ما تزال جمهورية أفريقيا الوسطى ترى أن منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية هما أفضل السبل الكفيلة بصون السلم والأمن الدوليين وكفالتهما.

ولذلك ما زال بلدي يؤيد مبدأ التسوية السياسية لمسألة الصحراء المغربية في إطار المبادئ التوجيهية التي حددها الأمم المتحدة. ويرحب بلدي بالمواقف المشجعة لمجلس الأمن المعرب عنها عبر اتخاذ العديد من القرارات منذ عام ٢٠٠٧، التي ترسي أساسا يتسم بالمصادقية للتوصل إلى تسوية سياسية تحظى بالقبول من جانب مختلف الأطراف. وما تزال جمهورية

التي تغذيها. ونحن نوافق على أن للإرهاب أسبابا كامنة، وأنها تتمثل في هذه الحالة في الافتقار إلى الحكمة والجهل بالعواقب. ويكمن جوهر المسألة في دولة ترى في استخدام الإرهاب أداة مشروع لإدارة شؤون الدولة. وما زال العالم يراقب هذه الحالة مع الشعور بالقلق، إذ أن آثارها قد تجاوزت حدود منطقة الجوار. وكلنا على استعداد للمساعدة إذا ما استيقظ المتسبون في ظهور هذا الوحش وأدركوا خطورة ما سببوه لأنفسهم.

السيد كازويان (أرمينيا) تكلم بالإنكليزية: لم أكن أنوي أخذ الكلمة اليوم، ولكنني اضطررت إلى ذلك بسبب الاتهامات التي وجهها وزير خارجية أذربيجان. وأود أن أبدأ باقتباس مفضل بالنسبة لي من مجموعة "Iron Maiden":

"هل أجريت محادثة تدرك أنك قد أجريتها من قبل أبدا؟ وهل سبق أن تحدثت إلى شخص وأنت تشعر بعلمك بما سيقوله في الجملة التالية؟ ويبدو حينها الأمر كما لو كان مرتبا سلفا لأنك تعلم أنك قد سمعت الكلمات نفسها من قبل، وتشعر بأنك في لحظة سوريالية عبثية، ما دمت تشعر بالتكرار الممل".

وإني لأشعر بالتكرار الممل اليوم، لأن كل ما سمعته اليوم كنت قد سمعته قبل بضعة أيام، بالأمس وفي أمس الأول وقبله. ويبدو أنه استمرار لتوجيه الاتهامات نفسها. ومن الغريب بما فيه الكفاية أنه قد مرت الذكرى السنوية المائة والخمسين لنشر قصتي لوييس كارول الشهيرتين "أليس في بلاد العجائب" و"عبر المرأة" قبل أسابيع قليلة. ومن المثير للدهشة أن البيان الذي أدلى به في هذه الجلسة هو تلك القصة الخيالية نفسها. فقد كان كل شيء فيه معكوسا فيه، وكان كل شيء فيه مشوشا، وكان كل شيء فيه رأسا على عقب. وقد كنت

الواقع ورسم صورة زائفة عن التحديات في منطقتنا (انظر A/70/PV.19). وتدعي باكستان أنها الضحية الأولى للإرهاب، غير أنها في واقع الأمر ليست سوى ضحية لسياساتها فيما يتعلق برعاية الإرهابيين وتنشئتهم. وهي تسعى إلى إخفاء أنشطتها وكأن نتائج الاستياء في ولاية جامو وكشمير الهندية لا تتسم بأي مصداقية في الواقع.

فقد ذكر أن جامو وكشمير تقع تحت الاحتلال الأجنبي. وهي كذلك بالفعل، غير أن المحتل موضع السؤال ليس سوى باكستان نفسها. وفي واقع الأمر، أن تحفظات الهند إزاء الممر الاقتصادي المقترح بين الصين وباكستان ناشئة من أنه يمر عبر الإقليم الهندي المحتل بشكل غير قانوني من قبل باكستان على مدى سنوات عديدة. وعلى ما يبدو أن باكستان تشعر بالأسف لاستمرار النزاع على جامو وكشمير دون حل بعد، وأن الحوار فيما بيننا لم يحرز تقدما. ولئن كان الأمر كذلك فالسبب هو أن باكستان قد فضلت تجاهل التزاماتها، سواء في إطار اتفاق شيملا المبرم في عام ١٩٧٢ أم الإعلان المشترك لعام ٢٠٠٤ بشأن مكافحة الإرهاب، أم مؤخرا، في التفاهم بين وزراء بلدنا في أوفاف. وفي جميع هذه المناسبات كانت الهند هي من مدّ يد الصداقة. وما تزال الهند على استعداد إلى اليوم للعمل مع باكستان على المسائل المعلقة في جو حال من الإرهاب والعنف.

وأشير أيضا إلى انتهاكات وقف إطلاق النار وتبادل إطلاق النار على طول خط المراقبة وعلى الحدود الدولية، ويدرك العالم أن السبب الرئيسي وراء إطلاق النار يتمثل في توفير غطاء للإرهابيين العابرين للحدود. ولا يتطلب الأمر أي خيال لتحديد الجانب البادئ بتبادل إطلاق النار. وليس من غير المألوف أن تسعى الدول إلى الإلقاء بالمسؤولية على الآخرين حين تواجه تحديات هائلة. وذلك هو حال باكستان في مواجهة الإرهاب، إذ يكشف عن عدم القدرة على الاعتراف بأن هذه مشكلة محلية المنشأ، وأنها بدأت تعض اليد

أذربيجان على أساس مخيلة العلماء الأذربيجانيين، الذين أعلن أحدهم بأن نوح من أصل أذربيجاني. وهذا أمر غير مقبول في كل مكان، ولا يعد أي خطاب عسكري مقبولا ومنطقيا.

ولا ترعبونا باحتمال نشوب حرب. حيث كانت نتيجة الحرب التي خاضتها أذربيجان في محاولة منها لإبادة السكان الأرمن خسارة لها. وبدلا من ذلك، فلننظر في المفاوضات على أساس التوافق. إن أذربيجان ربما نسيت حقيقة المجاهدين والمترزة الآخرين، الذين يقاتلون في الجيش الأذربيجاني ضد أرمينيا، ويقتلون المدنيين المسلمين.

وربما لا يدري الوزير الأذربيجاني شيئا عن المئات من مواطنيه الذين يقاتلون في صفوف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، الذين يظهرون بين الحين والآخر، على الحدود الأرمينية أو على الحدود مع ناغورنو كاراباخ. وإذا أرادت أذربيجان تحقيق السلام في المنطقة، فإنها ستكون بالتأكد على استعداد للسماح للمراقبين الدوليين بالانتشار على طول الحدود الدولية، والسماح لهيئة محايدة بتحديد الطرف المسؤول عن انتهاكات وقف إطلاق النار. لكنها لن تسمح بذلك. وقد أكدت وزارة الدفاع الأرمينية دائما استعدادها للقيام بذلك. وهذا حسب ما اعتقد يعني الكثير.

دعوني في الختام أقتبس مما ورد في بيان المتكلم الأذربيجاني. إن ناغورنو كاراباخ لم تكن، ولن تكون أبدا جزءا من أذربيجان، بغض النظر عن عدد المرات التي جرى خلالها تكرار ذلك.

أخيرا، أود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى البيان الذي أدلى به ممثل تركيا (انظر A/70/PV.19). فقد ذكر أن الصراعات الكبرى في المنطقة الكبرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال من دون حل، وتركيا مصرة على الاستمرار في بذل جهودها، لتسهيل التوصل إلى حل سلمي لهذه الصراعات، على أساس احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وحرمة الحدود

أتساءل عما إذا كان ذلك هو الحال القائل أيضا بأن "أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم". وربما كانت هذه هي الفكرة وراء جميع هذه الاتهامات.

هناك ربما مشكلة تتعلق بضعف الذاكرة. لكن وزير خارجية أذربيجان ليس صغيرا جدا بحيث لا يتذكر ما حدث قبل ٢٠ أو ٢٥ سنة، وكيف بادرت أذربيجان بشن الحرب على أرمينيا، وعلى شعب ناغورنو كاراباخ. لكن ذلك غير مستغرب أيضا، لأنه لم يبق أحد في أذربيجان لكتابة الحقيقة اليوم. فالجميع وراء القضبان. وأي حرية تعبير، وأي صحفي، وأي مدون يرغب في الكتابة عن الحقيقة في أذربيجان يتعرض للاعتقال فورا.

إسمحوا لي أن أتطرق إلى بعض المسائل التي أثرت في البيان. فقبيل وصولي إلى نيويورك، وأنا من وزارة الشؤون الخارجية، كان لي لقاء مع ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث ناقشنا قضايا إمكانية ترتيب لقاء أخيرا بين لجنتي المفقودين لدى البلدين. وقد كررت أرمينيا توجيه هذا النداء من خلال اللجنة الدولية إلى أذربيجان خلال السنوات الـ ١٠ الماضية، وربما باستمرار. وقد قدمنا طلبنا للجنة الدولية للصليب الأحمر. والاستجابة ثابتة. لكن للأسف، اللجنة الأذربيجانية المعنية بالمفقودين، رفضت عقد الاجتماع القادم. وكان ذلك ردهم على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية.

وفيما يتعلق بالعسكرة، فإنني ببساطة فوجئت بالتهامات الوزير الأذربيجاني، التي تقلب الأمور كلها رأسا على عقب مرة أخرى. إن بيان رئيس أذربيجان الذي يشير إلى أرمينيا في الآونة الأخيرة، بما في ذلك العاصمة يريفان، بأنها أرضه، هو ببساطة مثير للدهشة ومرعب. وأود أن أقترح أن يلقي أولئك الذين أعدوا خطاب أذربيجان نظرة على الخرائط، الخرائط القديمة وخرائط العصور الوسطى، وخرائط عصر ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتأكيد ليست تلك التي يتم رسمها في

النصب التذكارية، ويستقبل الإرهابيين المدانين، على أعلى المستويات السياسية، بمن في ذلك من جانب رئيس الوزراء.

إن أذربيجان، على عكس ما تود أرمينيا قوله، ليست ضد أي نوع من أنواع التحقيقات التي تؤدي إلى إظهار الحقيقة. وقد ضغطت أذربيجان، منذ فترة طويلة لإجراء تحقيق بشأن مجمل انتهاكات القانون الدولي، وخاصة جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم التي تقوض السلام. وهذا امر يصب في مصلحة أذربيجان، وفي مصلحة المجتمع الدولي، ولكن ليس في مصلحة المجلس العسكري لأرمينيا الذي يتولى قيادته مجرمو حرب. وسيكون من مصلحة أرمينيا وشعب أرمينيا وضع حكومتها حدا للعدوان، وانخراطها في علاقات قائمة على حسن الحوار مع جيرانها، وبالتالي تعمل في اتجاه تحقيق الازدهار والتنمية لسكانها وللمنطقة.

السيد كزويان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): من الصعوبة الرد على كلام لا معنى له، والمفاجئ أنه يحمل أيضا مضايقات. وأود أن أدعو الرئاسة لوقف أو رفع الجلسات، عندما تقوم قيادة دولة مجاورة، أو أي دولة أخرى، بكييل أي نوع من الاتهامات التي فيها تجريم.

أولا وقبل كل شيء، أود الإشارة إلى أنني أمثل بلدا تعيش فيه ١٢ أقلية قومية، بسعادة وسلام في أرمينيا. ومن بين تلك الجنسيات، هناك من ليس لها دولة خاصة بها، لكن لديها جميع الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مواطنو أرمينيا، وأيضا لا يقيم حاليا أي مواطن أرميني في أذربيجان. وتخلو باكو اليوم، وهي مدينة كان يسكنها الأرمن والروس واليهود في أوائل القرن العشرين، وبدأ الأرمن بحمل صناعة النفط فيها، من أي مواطن أرميني. ولحسن الحظ، مع انهيار الاتحاد السوفياتي وجمهورياته، تمكنت ناغورنو - كاراباخ، من إعلان استقلالها، وأصبحت تشكل ملاذا، للسكان الأرمن في

المعترف بها دوليا. وأود أن أسأل ماذا عن حق الشعوب في تقرير المصير؟ وإذا كان هذا هو موقف تركيا، فيمكنني أن أؤكد للجمعية أن لا أحد يمكنه أن يسهل التوصل إلى حل يستند إلى نهج أحادي الجانب ومنحاز ومحدد سلفا.

السيد محمدوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف بالفعل أن نضطر لأخذ الكلمة في هذا الوقت المتأخر. وفي الواقع، دفعنا بيان ممثل أرمينيا الحافل بالافتراءات إلى أخذ الكلمة. وسأكون ممتنا لو اقتصر ممثل أرمينيا على رواية الحكايات المسلية، بدلا من محاولة تضليل الجمعية العامة هنا. أما بالنسبة للتاريخ، بطبيعة الحال، نحن نقدر التاريخ في منطقتنا. أود فقط أن أذكره بأنه قبل ١٠٠ سنة فقط، كانت أرمينيا منطقة متعددة الأعراق ونابضة بالحياة، يشكل فيها الأرمن أقلية نسبتها تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة من السكان، بما في ذلك عاصمتها الآن، يريفان.

أما بالنسبة للتعليقات بشأن حقوق الإنسان، فإن بلدا غادره نصف سكانه ليس لديه الحق في الكلام عن حقوق الإنسان. فقد غادر جميع الناشطين الرئيسيين في حقوق الإنسان البلد. لقد فروا ببساطة من البلد، بما في ذلك إلى أذربيجان. ومؤخرا فقط، قدم أحدهم إلى أذربيجان.

وفيما يخص مسؤولية أرمينيا، فإنها واضحة تماما، كما أشار إلى ذلك وزير بلدي، في الحكم الأخير للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي قبلت أرمينيا بولايتها القضائية طوعا، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، مثل حركة عدم الانحياز، وبعض تصريحات مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهلم جرا. وأخيرا، فإن رئيس أرمينيا نفسه قد أقر بحقيقة احتلاله لأراضي أذربيجان.

أما فيما يتعلق بالإرهاب، فإن أرمينيا هي ربما البلد الوحيد في العالم الذي يُجل الإرهابيين المدانين، ويقيم لهم

وفيما يتعلق بالانتهاكات في المنطقة وفي الخط الأمامي للقتال، تؤيد أذربيجان انسحاب جميع التشكيلات المسلحة غير القانونية من أراضيها، وكذلك جميع القوات العسكرية الأجنبية الموجودة بصورة غير مشروعة في إقليم أذربيجان. وسيكون من الأنسب ألا يسيء ممثل أرمينيا تفسير جوهر عملية السلام ومقترحات الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك.

ولا صلة البتة لكل المبادئ التي حاول الممثل الأرميني إساءة تفسيرها مع الواقع في الميدان، بما في ذلك مبدأ تقرير المصير، وهو مبدأ وضعته جهة معلومة هي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويبين بوضوح التوافق بين مبدأ تقرير المصير والسلامة الإقليمية للدول. وفي جميع الأحوال، سيكون من الأفضل للمصالح الأرمينية ولمصلحة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، إنهاء الاستخدام غير المشروع للقوة ضد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية كي تغدو علاقات حسن الجوار في منطقتنا واقعا ملموسا.

رُفعت الجلسة الساعة ٢١/٥٥.

ناغورني كاراباخ، والعديد من الأرمن الذين فروا من المذابح في باكو، وسومغايت وكيروفاباد.

إن المنظمة الدولية الوحيدة التي لديها ولاية حقيقية للتفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لتزاع ناغورنو - كاراباخ، هي مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويقوم الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك، الاتحاد الروسي، وفرنسا والولايات المتحدة، بعمل رائع.

وقد بذلوا جهودا مضيئة في التفاوض والوساطة بين الطرفين لإيجاد حل قائم على التوافق ومبادئ القانون الدولي، ويراعي مصالح جميع الأطراف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والسلامة الإقليمية، مع إعطاء الأولوية القصوى لعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ويتمثل الحل الأفضل في الانخراط في مفاوضات جدية وصادقة، وليس المشاركة في شن الهجمات المضادة، لا سيما في المعارك التي تشنها المدفعية على الحدود. وذلك بطبيعة الحال، إذا كان الطرف الخصم مهتما فعلا بإيجاد حل بدلا من الاستمرار في سياساته العسكرية.

السيد مامادوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): لقد احتشد البيان الثاني الذي أدلى به ممثل أرمينيا مرة أخرى بالتشوهات أو الأكاذيب الصريحة، وهو يتناقض مع روح المناقشة البناءة التي جرت هنا في الأمم المتحدة.

وبالنسبة للإحصاءات، فإنها متاحة في أيامنا هذه على نطاق واسع: ونشير هنا إلى الإحصاءات الرسمية لأرمينيا. فكيف يمكن أن يوصف بلد تنتمي نسبة ٩٩,٩ في المائة من سكانه إلى أمة ذات مسمى واحد رمزي بأنه متعدد الأعراق؟ بل إنه بلد أحادي العرق للغاية. وفي حين أنه لا غبار على الأحادية العرقية بحد ذاتها، فهي قد تحققت عن طريق التطهير العرقي. وذلك هو لب المسألة.